الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 19 آب 2026
العدد 5853 الحادية والعشرون
Mercredi 19 Août 2026 no 5853 21ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

حرب الإبادة 14

تدمير
معتقل الخيام
العدو يغتال
الذاكرة أيضاً

علي الطاهر... استعراض من دون استراتيجية
العدو يقرّ بأن إيران لم تطلب تدخل حزب الله في الحرب 2

سلام يسلّم معتقلاً يواجه الإعدام 3

إسرائيل في سوريا
لا مكان لتركيا 8

(أ ف ب)

قضية اليوم

الميدان لا يبرّر دعاية العدو لكنّه يفرض نمطاً يحتاج إليه نتنياهو شخصياً

إسرائيل ومعركة «علي الطاهر»: القتال من دون استراتيجية سياسية

إبراهيم الأمين

قدرة العدو على تحويل الأنظار نحو نقطة بعينها تتجاوز، في كثير من الأحيان، الوقائع الميدانية نفسها. وفي هذه المرحلة، تبدو معركة السيطرة على تلال «علي الطاهر» وكأنها مركز الثقل بالنسبة إلى جيش الاحتلال، إلى حدّ يوحي بأن سقوط هذه المنطقة سيشكّل تحوّلاً كبيراً في جبهة لبنان، بمهّد، وفق ما يروّج الإسرائيليون والأميركيون، لانكسار المقاومة، وبالتالي الانتقال إلى تنفيذ خطة نزع سلاحها في كل لبنان.

قبل سريان «الوقف الجدّي» لإطلاق النار في حزيران الماضي، نتيجة توقيع الولايات المتحدة وإيران مذكّرة تفاهم تتضمّن وقف العمليات العسكرية على مختلف الجبهات، كان العدو يخوض معركة واسعة في شرق النبطية. وتمكّنت قواته من تجاوز نهر الليطاني في تلك المنطقة، وإن من نقطة لا تبعد كثيراً عن الحدود مع فلسطين المحتلة، قبل أن تتقدّم من محوري الطيبة ودير سريان باتجاه السيطرة على زوطر الشرقية والغربية، وصولاً إلى تلال «علي الطاهر»، بعدما كانت قد احتلت قلعة الشقيف. وعندما أعلن الأميركيون أنهم نجحوا في إجبار إسرائيل على وقف عملياتها العسكرية، تعهّد رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو التأكيد، في أكثر من مناسبة، أن ذلك لا يمنع جيشه من تنفيذ أي عملية يرى أنها تعزّز مشروعه لضمان أمن مستوطنات الشمال. وبرّر جيش الاحتلال عدداً من عملياته في تلك المنطقة بأنها تهدف إلى السيطرة على مواقع ونقاط يمكن للمقاومة استخدامها لاستهداف المستوطنات.

دخان متصاعد من موقع غارة إسرائيلية على مرتفعات علي الطاهر (أ ف ب)

مواجهات مع وحدة بدر

وفق حسابات جيش الاحتلال العسكرية، كانت عملياته البرية تجري في مناطق تتبع، بحسب التقسيم الجغرافي للمقاومة، لوحدتي «عزيز» (القطاع الغربي) و«نصر» (القطاع الشرقي). وعندما تجاوز نهر الليطاني باتجاه زوطر، دخل في مواجهة مع وحدة «بدر» (منطقة شمال النهر)، وكانت تلك من أولى المواجهات المباشرة مع هذه الوحدة. وينطلق الاحتلال من اعتبار «بدر» مركز القيادة الرئيسي للمقاومة في الجنوب، مستفيدةً من المرتفعات الجبلية التي تمتد في المنطقة الواقعة ضمن قضاء النبطية. ومن هنا، يرى أن توجيه ضربات مركّزة إليها، عبر احتلال منشآت أو تدميرها أو تعطيلها، يشكّل إحدى النقاط الرئيسية في المستوى الجديد من الحرب على لبنان.

وبعد وقف إطلاق النار، اعتبر العدو أن التسوية الأميركية - الإيرانية حالت دون تحقيق هدفه في تلال «علي الطاهر»، لكنه لم يتخلَّ عن خططه للهجوم على المنطقة. فواصل، على مدى الفترة اللاحقة، تنفيذ الغارات والقصف المدفعي، بالتوازي مع عمليات استطلاع تنفيذها وحدات خاصة من الوية النخبة، ذات طابع أمني، بهدف معرفة طبيعة الأرض بصورة دقيقة، وزرع أجهزة تنصّت وكاميرات مراقبة. ويأتي ذلك في سياق ما يعتبره الاحتلال مهمته الحالية: محاصرة التلال التي يعتقد أنها تضم منشآت خاصة للمقاومة، تمهيداً لتنفيذ عملية أمنية - عسكرية تتيح له الوصول إلى هذه المواقع وإعلان السيطرة عليها، من دون الاضطرار إلى خوض معركة واسعة قد تترك تداعيات تتجاوز الساحة اللبنانية.

عملياً، كان واضحاً للمقاومة أن العدو لن يتوقف عن مساعيه العسكرية والأمنية لتحقيق هذا الهدف. لذلك عملت، في المقابل، على خلق معادلة موضعية تقوم على أنه كلّما حاول الاحتلال الاقتراب من نقاط محددة، تتولى المقاومة توجيه ضربات مدروسة بعناية، تستند إلى معلومات ميدانية دقيقة تتيح اختيار السلاح والتوقيت المناسبَيْن، سواء عبر العبوات الناسفة أو المُحلّقات الانتحارية. وقد تكرر هذا الأمر في أكثر من منطقة، فيما كان العدو يعترف، بين الحين والآخر، بوقوع إصابات في صفوف جنوده، مكتفياً بالقول إنها ناجمة عن «نشاط عملياتي»، من دون تقديم تفاصيل دقيقة عن طبيعة ما جرى. وبحسب مصادر مواكبة للاتصالات اللبنانية - الأميركية، فإن إسرائيل «مضطرة إلى عدم تبنّي أي أعمال حربية يمكن وضعها في خانة خرق اتفاق وقف إطلاق النار». وهي قاعدة دفعت إسرائيل ثمنها أيضاً. فعندما انفجرت عبوة ناسفة في أحد منازل مجدل زون، ما أدّى إلى مقتل وإصابة 11 ضابطاً وجندياً من جيش الاحتلال، حاولت إسرائيل اعتبار الحادث خرقاً يبرر تنفيذ عمليات واسعة. إلا أن الجانب الأميركي - وليس تأطفاً مع أي طرف - أبلغ قيادة جيش الاحتلال بأن ما حصل لا يشكّل خرقاً لاتفاق وقف إطلاق النار، ولا سيما أن إسرائيل لم تقدّم أدلة على تنفيذ المقاومة عملية عسكرية صريحة، علماً أن المقاومة توقّفت، في المقابل، عن نشر أي بيانات تتعلق بنشاطها العسكري في المنطقة المحتلة.

أمّا ما حصل قبل أيام في «علي الطاهر»، فبدأ بتعرّض قوة هندسية تابعة لأحد ألوية النخبة في جيش الاحتلال لكمين للمقاومة في المنطقة، ما أدّى إلى إصابة عدد من أفرادها بجروح خطيرة. لكنّ العدو لجأ هذه المرة إلى ما اعتبره «الرد المشروع»، فنفّذ عمليتي اغتيال استهدفتا كوادر في المقاومة، مستخدماً الأسلوب نفسه القائم على توجيه ضربة نارية كثيفة، بمعزل عن حجم الدمار أو عدد الإصابات التي قد تنتج منها. وأدّت الضربتان إلى سقوط 11 شهيداً في أنصار ودير الزهراني.

في هذه العملية، تصرّف العدو على أساس أنه يبعث إلى المقاومة برسالة مفادها أنه يشعر بأنها في صدد تنفيذ برنامج من العمليات الموضعية ضد قواته في المنطقة المحتلة، وأنه يعتبر ذلك خرقاً لاتفاق وقف إطلاق النار، وأنه سيرد على هذا النحو كلّما تكرّر الأمر. لكن، بعيداً عن النقاش المهني حول حقيقة ما يجري في منطقة «علي الطاهر»، يبدو أن الاحتلال سيواصل سعيه إلى السيطرة على المنطقة عبر عملية أمنية، لا عبر هجوم عسكري صاخب. والسبب أن لديه قناعة بأن إيران قد تتعامل مع أي عمل عسكري واسع بوصفه خرقاً يستوجب رداً، بما قد يهدّد المسار السياسي الذي لا تزال إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تفضّله، ولو إلى حين.

اي جيش يقاتل؟

ملف «علي الطاهر» يلقي الضوء على نقاش متصاعد داخل كيان الاحتلال حول واقع الجيش وقدراته والية عمله في لبنان، ولا سيما أن مواجهات ما بعد 2 آذار كشفت ثغرة كبيرة في التقييم الاستخباراتي الإسرائيلي لنوايا حزب الله وقدراته. وتعزّز هذا الانطباع مع مرور الوقت، بفعل طبيعة العمليات التي نفّذها الحزب، والتي عكست ما وصفه قادة إسرائيليون لاحقاً بـ«نتيجة سياسة التعافي» التي انتهجها حزب الله خلال الـ15 التي تلت انتهاء معركة «أولي البأس». ومع ذلك، ظلّ جيش الاحتلال يعتمد على القوة النارية أساساً لنشاطه العسكري، انطلاقاً من العقلية نفسها التي تحكم القيادة السياسية، والقائلة إن كثافة النيران هي الوسيلة الأساسية لردع المقاومة ومنعها من استئناف عملياتها.

ومن خلال مراجعة النقاشات التي خرجت إلى العلن على مدى الأشهر الماضية، يتضح أن نقاشاً حاداً يدور داخل الجيش الإسرائيلي، يتمحور حول «ثغرات أمنية وعملياتية وتكتيكية كبرى واجهت القوات على الأرض عند التعامل مع حزب الله على الجبهة الشمالية». وانتقل هذا النقاش إلى الجمهور عبر سلسلة تقارير نشرتها الصحافة الإسرائيلية، ويمكن تلخيص أبرز ما ورد فيها على النحو الآتي:

أولاً: أقرّ قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي، اللواء رافي ميلو، أمام ضباطه، وبصورة علنية، بأن قواته دخلت في بعض العمليات الحساسة في القطاع الشرقي (مثل محاولة عبور نهر الليطاني)، من دون أن تكون مستعدّة بالقدر الكافي. ووصف ما جرى بأنه «خطأ أتحمّل مسؤوليته شخصياً».

ثانياً: نقل مراسلون عسكريون عن مسؤولين كبار في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أنهم يعيشون حالة «صدمة» نتيجة ما وصفوه بـ«فقدان الذاكرة التنظيمية» داخل الجيش.

ثالثاً: ارتفع منسوب الانتقادات الموجّهة إلى الجيش بسبب التكتيكات المعتمدة في القتال البري، إلى حدّ القول إن المشهد بدا وكأنّ «الجنود والقادة نسوا تماماً ما الذي يعرف حزب الله القيام به». ويعزو أصحاب هذا الرأي الأمر إلى «انشغال الجيش بجبهات أخرى»، وإلى أن «اغتيال عدد من القيادات التاريخية لحزب الله أدّى إلى نشوء تقديرات استخباراتية خاطئة حول قدرات الحزب، وصولاً إلى استسهال الحديث عن أنه أصبح مشلولاً بالكامل».

رابعاً: أظهرت جولات القتال أن جيش الاحتلال لم يكن مستعداً، تكنولوجياً وميدانياً، لمواجهة بعض الأسلحة والأساليب التي باغته بها حزب الله، وفي مقدّمها المُسيّرات الانقضاضية الموجّهة عبر الألياف البصرية. وبينما كان الجيش الإسرائيلي يتباهى بتفوّقه التقني مقارنة بمعظم الجيوش، عجزت منظومات الرصد التقليدية لديه عن التعامل بكفاءة مع هذا النوع من المُسيّرات، ما أدّى إلى سقوط عشرات الجنود والضباط بين قتيل وجريح في كمائن مُركّزة.

> **يجنّد العدو أكثر من 1000 ضابط وجندي مع منظومة نارية واستخباراتية هائلة في مواجهة عشرات المقاتلين المُحاصرين**

ومن أبرز الأمثلة حادثة العبور التي أعلن على إثرها عن «حدث متعدّد الإصابات»، مع سقوط أكثر من 20 جريحاً وقتيلاً، واضطرار القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب وترك معدات هندسية ثقيلة في الميدان.

خامساً: تشير التقارير المنشورة إلى أن عدداً من كبار ضباط الجيش الإسرائيلي ينتقدون قرار الحكومة إقامة «حزام أمني جديد» في جنوب لبنان، ويرون فيه «فخّاً استنزافياً». فهذه المنطقة، وفق تقديراتهم، «تُدار الآن بواسطة جيش مُنهك ويعاني نقصاً حاداً في القوى البشرية»، في حين أن السيطرة عليها «لن تمنع إطلاق القذائف والصواريخ، بل ستجعل القوات الإسرائيلية منتشرة في منطقة مكشوفة، بما قد يحوّلها إلى هدف دائم ويؤدّي إلى كوارث تتراكم آثامها البشرية يومياً». ومن هنا، بدأ يظهر في أوساط القيادات العسكرية ما يمكن وصفه بـ«الإحباط» من «غياب استراتيجية واضحة لنزع سلاح حزب الله، مقابل تنفيذ أعمى لقرارات سياسية تتخذها حكومة نتنياهو التي باتت فاقدة للأفق السياسي».

قدرات العدو وقدرات المقاومة

وفي الوقائع المتّصلة بالمواجهة الحالية، وما يخطّط له العدو في «علي الطاهر»، تعكس التطورات الميدانية حاجة إسرائيل إلى تحقيق نتيجة، بشرط ألّا تكون قابلة للتحويل إلى إنجاز كبير يتجاوز حجمها العسكري الفعلي. ومن هنا، فإن التسريبات الإعلامية المكثّفة، سواء الصادرة عن العدو نفسه أو عن حلفائه في لبنان والإعلام الحليف له في المنطقة، تعيد إلى الواجهة منظومة عمل اعتمدتها إسرائيل منذ وقت طويل، تقوم على صناعة السردية مُسبقاً، بحيث يتحوّل أي نجاح ميداني إلى إنجاز سياسي ونفسي هائل، تتجاوز تداعياته بكثير نتائجه على الأرض. لكن واقع الحال، يمكن أن يعكس صورة مختلفة. فالعدو، الذي يتصرّف على أساس أن السيطرة على «علي الطاهر» باتت حاجة عسكرية، قد ينظر إلى الأمر من زاويتين. الأولى عسكرية بحتة، وتتمثّل في الانتقال من التثبيت الدفاعي لقوّاته، كما هي الحال في احتلال قلعة الشقيف، إلى تثبيت هجومي عبر التقدّم إلى تلال جديدة يمكن، في حال قرّر توسيع عملياته العسكرية لاحقاً، استخدامها كنقاط انطلاق. فتلال علي الطاهر هذه، تمنحه غرباً، قدرة على الاقتراب أكثر من مدينة النبطية ومحيطها، وشمالاً وشرقاً باتجاه إقليم التفاح وجبل الريحان، وهي منطقة تسعى إسرائيل إلى الإمساك بها منذ تسعينيات القرن الماضي. وفي البعد الثاني، السياسي، فقد يحتاج العدو إلى السيطرة على «علي الطاهر» لاستخدامها ورقة في أي مفاوضات مقبلة تُفرض عليه فيها «تنازلات ميدانية». فبدلاً من أن يجد نفسه مضطراً إلى الانسحاب من كامل زوطر الشرقية وكفرتبنيت وقلعة الشقيف ووادي دير سريان، كما يطرح لبنان، يمكنه أن يسعى إلى تحويل تلال «علي الطاهر» والمناطق التي يحتلها معها إلى «منطقة تجريبية» جديدة، تتيح له انتزاع مكاسب من لبنان في ملف نزع السلاح، من دون الاضطرار إلى التخلي عن قلعة الشقيف وزوطر الشرقية ومحيطهما، خصوصاً أن هذه المنطقة تمثّل اليوم مركزاً دفاعياً أساسياً بالنسبة إليه.

ومع كل ذلك، فإن أصل المعركة نفسها يتطلّب من جيش الاحتلال قدرات عسكرية وأمنية كبيرة. فهو ينشر اليوم أكثر من ألف ضابط وجندي، إلى جانب شبكة واسعة من الدعم الناري تؤمّنها الطائرات الحربية والمُسيّرات بمختلف أنواعها، فضلاً عن المدفعية المنتشرة في المناطق الخلفية، وأنواع متعدّدة من الآليات العسكرية، من دبابات ومركبات مُدرعة وغيرها. وهذا يعني حشد قوة بشرية قتالية ولوجستية كبيرة للوصول إلى هدف يقول العدو إن حزب الله ينشر فيه عشرات المقاتلين داخل المنشآت نفسها، وإن وضعه العسكري لا يسمح له، في المقابل، بنشر مجموعات إضافية في التلال والأودية المحيطة بمنطقة المواجهة. عملياً، يقف لبنان اليوم في قلب المواجهة الكبرى المستمرة منذ 7 تشرين الأول 2023. والمقاومة في لبنان تعرف، قبل غيرها، أن الحروب التي تلت في لبنان وسوريا وضد إيران ليست منفصلة عن السياق الأوسع الذي تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى فرض وقائعه على المنطقة العربية. ولأن الأمر كذلك، فإن من يدير المواجهة في كيان العدو لا يزال هو نفسه منذ نحو ثلاث سنوات، كما أن الوقائع تكشف أن الفكرة التي يحملها نتنياهو عن الصراع مع العرب، والتي تعود جذورها إلى ما قبل قيام الكيان نفسه، لا تزال تتحكّم في عقله السياسي وفي كثير من أدوات العمل التي يعتمدها.

لكنّ هذا المشروع اصطدم بعقبات كثيرة، في مقدّمها صمود إيران، وعدم انكسار المقاومة في لبنان، وبقاء أهل غزة في أرضهم، والعجز عن إنتاج منظومة سياسية مستقرّة وقابلة للحياة في مختلف أنحاء المنطقة، فيما الثابت الوحيد في كل هذه الاستراتيجية هو القتل، والمزيد من القتل!

جيش الاحتلال يكرّر الـ82 إعلامياً... ويقرّ: إيران لم تطلب من حزب الله دخول الحرب

تكشف وثائق اجتياح عام 1982 أن العدو عمل، قبل اندلاع الحرب، على إنشاء وحدة إعلامية متخصّصة في الحرب النفسية، وأسّس فرقة ضمّت خبراء من الجيش والأجهزة الأمنية، وتولّى تدريب إعلاميين لبنانيين على كيفية أداء دورهم في الحرب النفسية، بما في ذلك الترويج للانتصارات المقبلة قبل تحقّقها. وهو ما يتكرر اليوم أيضاً.

وقد بدأت هذه السردية منذ توقّف معركة «أولي البأس»، قبل أن تتّخذ شكلاً جديداً مع اندلاع معركة «العصف المأكول»، إذ ركّز الخطاب السياسي والإعلامي لحكومة العدو ومنابرها، وكذلك منابر حلفائها في لبنان والمنطقة، على أن ما قام به حزب الله لم يكن سوى تنفيذ لأوامر إيرانية، وأن هدفه الأساسي كان إسناد إيران.

وفي سياق النقاش النقدي حول جبهة لبنان، تراجع العدو عن ادّعائه بأنه يعرف كل شيء عن حزب الله، وأنه يعرف كيف يفكر وكيف يعمل وماذا يخطّط. لكن اللافت أن نتنياهو نفسه، الذي سبق أن قال إنه اكتشف أن الأمين العام لحزب الله، الشهيد السيد حسن نصرالله، كان يؤثّر في القرار الإيراني لا العكس، عاد لاحقاً ليقول إن حزب الله انتهى، وإن ما تبقّى منه ليس سوى مجموعات يقودها الحرس الثوري الإيراني. وقد روّج العدو لهذه النظرية في سياق تحريض الرئيس الأميركي دونالد ترامب على خوض الحرب ضد إيران، على أساس أن إسقاط طهران سيعني تلقائياً نهاية حزب الله. وشاركت في ذلك قوى حليفة للولايات المتحدة وإسرائيل في لبنان، قادت حملة دعائية واسعة لتعزيز سردية أن المقاومة في لبنان تعمل وفق الأجندة الإيرانية، وأن دخولها المواجهة في 2 آذار جاء استجابة لطلب إيراني.

لكنّ المفاجأة جاءت من داخل كيان الاحتلال نفسه، وفي أكثر من تقرير استند إلى معلومات أمنية، بينها ما نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت». فللمرة الأولى، ظهر حديث مختلف عن خلفيات ما حصل في 2 آذار الماضي، إذ نشر الصحافي يوآف زيتون مقالاً موسّعاً في 7 آب 2026، نقل فيه «نفياً» من قيادة العدو العسكرية والأمنية لفرضية أن يكون حزب الله قد دخل المعركة بناءً على طلب إيراني. ونسب إلى «مسؤول أمني رفيع» قوله، خلال نقاش داخلي، إن «حزب الله استعدّ للعودة إلى الحرب، وتعامل مع حرب مُحتملة في إيران على أنها فرصة. ظهران لم ترسل أمراً إلى نعيم قاسم بأنهم بحاجة إلى مساعدته، وعليه أن يدخل إلى الحرب مع إسرائيل. بالعكس، هم أدركوا أن وضعه مُعقّد». وأضاف: «الحقيقة هي أن حزب الله توصّل إلى استنتاج بأنه لا يستطيع الاستمرار في تلقّي ضربات، مثلما حدث طوال 15 شهراً، وهو انتظر الفرصة المناسبة، وخرج إلى الحرب بمبادرته، محاولاً استعادة قدرته الردعية».

سلام يسلّم موقوفاً إلى دمشق تمهيداً لإعدامه

وفيق قانصوه

لم يعد الأمر تعاوناً قضائياً بين دولتين، بل مشهداً فاقعاً لدولة تتنازل عن قرارها، وسلطة تنحني أمام مطلب خارجي، وقضاء يعمل من يفترض أن يحميه على جعله العوبة في أيدي السياسيين ورعاتهم الخارجيين.

ففي مشهد يختصر إلى حدّ الإذلال بؤس السلطة الحالية، نقلت قوة مؤللة من الأمن العام اللبناني، مساء أمس، الضابط السوري السابق عادل عيسى إلى الحدود اللبنانية - السورية، حيث سلّمته إلى السلطات السورية. وفيما كانت الأجهزة الأمنية تتولى تنفيذ الخطوات القانونية والأمنية، تحت إصرار وإلحاح شديدين من رئيس الحكومة نواف سلام، كان القائم بالأعمال السوري إياد الهزّاع «يرابط» في السراي الحكومي ضاغطاً لإنجاز المهمة، فيما بدا رئيس الحكومة مستعداً لتقديم كل ما يلزم كرمى لعيون «دمشق الجديدة».

المشكلة هنا لا تقتصر على الرئيس سلام، الذي يبدو مستعداً لتقديم التنازل تلو الآخر أمام المطالب السورية، بل يبدو أن هناك دوراً أيضاً لنائب رئيس الحكومة طارق متري المكلف بمتابعة العلاقات مع دمشق، فيما تحوّل النائب العام التمييزي أحمد رامي الحاج إلى نموذج صارخ لقضاء جرى انتزاعه من موقعه الدستوري وتحويله إلى أداة في أيدي السياسيين، بحيث تُفتح ملفات بأوامر السلطة وتُغلق ملفات بإشاراتها، وتُستعجل قرارات بالسرعة التي تقتضيها الضغوط الخارجية.

وإذا كان يفترض برئيس الحكومة، بما له من خلفية قضائية، أن يكون أكثر المدافعين عن التريث والتحقق من كل الضمانات قبل تسليم شخص قد يواجه عقوبة قصوى في الدولة الطالبة، فإن ما جرى سار في الاتجاه المعاكس. وما حصل، بشير إلى أن السلطة لم تتعامل مع الملف بوصفه قضية حياة أو موت ومسألة سيادة قضائية، بل كاستحقاق سياسي ينبغي إنهاؤه. وربما لا توجد صورة أكثر اختصاراً للانتباس الذي يحكم هذا الملف من التوقيت نفسه. فبعدما أقر مجلس النواب اللبناني أخيراً إلغاء عقوبة الإعدام، على أن يُنشر القانون في الجريدة الرسمية غداً الخميس، كان القضاء اللبناني يمضي في تسليم عيسى الذي يواجه اتهامات يمكن أن تصل عقوبتها إلى الإعدام، ويحرص على تنفيذ القضية قبل سريان القانون الجديد. بمعنى آخر، كان أمام الدولة اللبنانية خيار الانتظار أياماً قليلة. وكان يمكن لرئيس الحكومة الذي يفترض أن خلفيته القضائية تجعله أكثر حساسية تجاه ضمانات المحاكمة العادلة وحماية الحقوق، أن ينتظر نشر القانون، وطلب ضمانات صريحة من الدولة السورية.

أما القاضي الحاج فكان أمام موقوف يقول إنه يخشى على حياته، وتقدّم بطلب لجوء سياسي، وعنده الحق بالتواصل مع المنظمات الدولية، وهناك مطالبات قانونية بالتريث في بت طلبه، فضلاً عن أن الدولة اللبنانية نفسها أقرّت إلغاء عقوبة الإعدام، فيما الدولة التي سيُسلَّم إليها الرجل لا تزال تستخدمه. وفي مثل هذه الظروف، كان الحد الأدنى المفترض من الحاج هو التحقق وعدم تنفيذ طلب الاسترداد. لكن ما حصل هو العكس، ما يُفقد القضاء دوره كضمانة، ويجعله مجرد محطة في طريق سياسي مرسوم سلفاً. وهو ما يؤكده الإصرار على تسليم عيسى قبل الخميس حتى لا يستفيد من نشر قانون الإعدام.

الواضح أن القرار كان محكوماً باعتبار وحيد: ألّا تبقى ورقة عيسى على الطاولة طويلاً، وألّا تتحول إلى مصدر إزعاج في العلاقة مع دمشق. وهنا تحديداً يظهر معنى الخضوع للوصاية الخارجية، سواء كانت أميركية أو سعودية أو سورية. بحيث لم تعد القضية مجرد استجابة لطلب قضائي سوري ضمن اتفاقية بين دولتين، بل صارت حكومة لبنان في موقع من يزيل كل العقبات أمام دمشق، ولو كانت حقوقاً قانونية يفترض أن تحمي شخصاً موجوداً تحت سلطة الدولة اللبنانية.

> **تهريب عملية التسليم قبل سريان قانون منع الإعدام والحاج أنجز المهمة بمواكبة مباشرة من القائم بالأعمال السوري في بيروت**

يذكّر الغموض أحاط بهذه القضية منذ اعتقال عيسي مطلع الشهر الجاري، عندما احتجز داخل السفارة السورية التي توجّه إليها لإنجاز معاملات خاصة. وبعد فشل كل محاولات الكشف عن مصيره، جنّدت السلطة اللبنانية نفسها لـ«لملمة» الفضيحة وإبعاد السفارة السورية عن الواجهة، فتحرّك الحاج، استناداً إلى طلب مباشر من الهزاع، عبر إصدار مذكرة توقيف بحق عيسى، لكن عبر عملية تزوير في الأوراق القانونية، حيث تضمنت الوثيقة وقائع مغلوطة، تفيد بأن دورية من المباحث المركزية أوقفت عيسى أمام السفارة السورية في 7 آب، واقتادته إلى قصر العدل في بيروت بناءً على إشارة الحاج، للاشتباه في ارتكابه جرائم إرهابية. إلا أن هذه الوقائع لا تتطابق مع ما جرى. فالسلطات اللبنانية لم تكن، حتى مساء 7 آب، على علم بهوية عيسى أو بمصيره، ولم يحصل الاتصال الأول مع ذويه إلا بعد وصوله إلى قصر العدل، بعد ظهر السبت 8 آب. كما أن الدورية الأمنية لم توقفه أمام السفارة السورية، بل تسلّمته إثر اتصالات جرت بين الجانبين.

تقرير

المسؤوليات فردية ولا حصانة تلقائية للعائدين

عودة الفارين إلى إسرائيل في «العفو العام»

أثار قانون العفو العام الذي أقرّه مجلس النواب الأسبوع الفائت نقاشاً واسعاً، ولا سيما في الشق المتعلق بالفارين إلى إسرائيل بعد تحرير الجنوب اللبناني في العام 2000.

ولذا، نبهت دراسة أعدّها مركز «الاتحاد للأبحاث والتطوير» إلى ضرورة التمييز بين العفو العام والبراءة والحصانة. فالعفو العام عمل تشريعي يحدد مجلس النواب نطاقه والفئات التي يشملها، ولا يعني أن المستفيد منه بريء. أما البراءة، فهي نتيجة قضائية تقوم على انتفاء المسؤولية أو عدم كفاية الأدلة.

وتؤكد الدراسة أن القانون الصادر لا يمنح حصانة شاملة عن الأفعال المرتكبة خلال مدة الاحتلال الإسرائيلي، إذ استثنى جرائم خطيرة، بينها القتل العمد بحق المدنيين أو العسكريين والخيانة والتجسس. وعليه، لا يعكس ادعاء أن القانون «عفا عن جميع العملاء» حقيقة الأمر.

المسؤولية الجنائية فردية

تؤكد الدراسة أن المسؤولية الجنائية فردية. ولذا، يجب التحقيق مع المغادرين إلى إسرائيل في العام 2000 على الصعيد الفردي: هل كان العائد إلى لبنان مدنياً خلال مدة الاحتلال الإسرائيلي؟ هل انخرط في «جيش لبنان الجنوبي» أو الأجهزة الأمنية؟ هل حمل السلاح أو شارك في اعتقالات أو تعذيب أو قتل أو نقل معلومات؟

فالإقامة في إسرائيل أو الفرار إليها لا تكفي للإدانة، إذ يجب إثبات الجُرم على المُتهم. ولذا، ترفض الدراسة اعتبار جميع المغادرين مسؤولين عن الجرائم نفسها، وتدعو إلى التعامل مع كل حال بحالها.

وتشدد الدراسة على عدم الخلط بين قانون العفو والنظام الخاص باللبنانيين في إسرائيل، الذي وضعه القانون الرقم 2011/194، علماً أن العفو أحال هؤلاء إلى أحكام الأخير.

وعليه، تميز الدراسة بين ثلاث فئات: من غادر ولم يثبت انخراطه العسكري أو الأمني، ومن انخرط في «جيش لبنان الجنوبي» أو الأجهزة الأمنية، ومن جمع بين هذا الانخراط وارتكاب قتل أو تعذيب أو انتهاكات أخرى. وهذا التمييز ضروري لفهم «فتح باب العودة»، لأن السماح بالعودة لا يعني إسقاط المسؤولية عن أفعال أخرى.

العودة لا تُسقط الملاحقة

تؤكد الدراسة أن العودة من إسرائيل لا تمنح حصانة تلقائية، ولا سيما إذا كان الشخص مطلوباً بمذكرة توقيف، أو صدر بحقه حكم، أو كانت هناك دعوى ضده. وفي المقابل، لا يجوز التوقيف أو الإدانة لمجرد إدراج الاسم في قوائم سياسية أو إعلامية، لأن الاشتباه بشخص لا يعني إدانته. كما أن العفو عن فعل معين لا يعني العفو عن جميع أفعال الشخص. فإذا شمل العفو جريمة محددة، ثم تبين أنه ارتكب جريمة أخرى مستثناة، فلا يمتد العفو إليها.

وتدعو الدراسة إلى الانتقال من سؤال «هل كان الشخص عميلاً؟» إلى «ما الجريمة التي ارتكبها تحديداً؟». فقد يكون عسكرياً أو أمنياً أو مسؤولاً عن معتقل أو مشاركاً في التحقيق أو مخبراً أو ناقلاً للمعلومات أو مشاركاً في التعذيب. ويترتب على كل دور مسؤولية تحتاج إلى نص قانوني وأدلة لتحميلها للشخص المعني. مثلاً، يضع الانضمام إلى تشكيل عسكري يعمل لمصلحة إسرائيل الشخص أمام أحكام تتعلق بأمن الدولة الخارجي والخيانة أو التجند في جيش معاد. لكن ذلك لا يلغي جرائم أخرى قد تكون ارتكبت في أثناء الخدمة، كالقتل أو التعذيب.

> لا يعكس ادعاء أن القانون «عفا عن جميع العملاء» ما ورد في متنه

القتل والتعذيب والجرائم

إذا شارك شخص في تعذيب معتقل أو ضربه أو إساءة معاملته أو حرمانه من العلاج أو التسبب في وفاته، فلا ينبغي حصر مسؤوليته بعنوان «التعامل مع العدو»، بل يجب التحقيق في الجريمة الأصلية. ولا تقتصر المسؤولية على المنفذ المباشر. ففي الوفاة الناتجة عن التعذيب، يجب البحث عمن أصدر الأمر ونفذه وأسهم فيه، ومن منع العلاج أو أخفى آثار الجريمة، وما إذا كانت الواقعة جزءاً من ممارسة متكررة أو منهجية. وتنبه الدراسة إلى ضرورة التزام الدقة في استخدام أوصاف القانون الدولي. فليس كل تعذيب جريمة ضد الإنسانية تلقائياً، ولا كل قتل في أثناء نزاع مسلح جريمة حرب.

الحدود اللبنانية - الفلسطينية (هيثم الموسوي)

فجرائم الحرب ترتبط بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في أثناء نزاع مسلح، بينما تستلزم الجريمة ضد الإنسانية أن يكون الفعل جزءاً من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد سكان مدنيين مع توافر العناصر القانونية الأخرى. لذا، يجب إثبات العناصر والسياق الذي حصلت فيه الجريمة.

حقوق الضحايا

لا تقتصر آثار العفو على الدولة والمتهم، بل تشمل الضحية. فالذين تعرضوا للتعذيب أو فقدوا أقاربهم نتيجة القتل أو الوفاة في المعتقلات يتمتعون بحقوق لا ينبغي أن تزول بصدور العفو.

وتبرز حقوق معرفة الحقيقة والتحقيق والوصول إلى العدالة والتعويض وجبر الضرر، إلى جانب مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية الخطيرة. لذا، ينبغي أن يراعي تطبيق العفو حقوق الضحايا.

وتقترح الدراسة إعادة فحص الملفات فردياً، عبر تحديد الشخص وصفته والفعل والضحية والأدلة والنص الجزائي وأثر العفو والتقادم والتكييف الدولي والاختصاص القضائي. كما تقترح إنشاء قاعدة بيانات لضحايا معتقل الخيام وغيره من المراكز المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي، تشمل معلومات الاعتقال والتعذيب والشهود والوثائق الطبية والمسؤولين والتسلسل القيادي.

في المحصلة، تميز الدراسة بين «المصالحة الوطنية» و«الإفلات من العقاب». فمن الممكن السماح بعودة من تنطبق عليهم الشروط، من دون إغلاق ملفات مرتكبي الجرائم الخطيرة، ومع إبقاء المحاسبة مفتوحة أمامهم، بما ينسجم مع العدالة الانتقالية.

(الأخبار)

مقابلة

«أطباء بلا حدود»: خمسون عاماً من العطاء في لبنان

تطفئ منظمة «أطباء بلا حدود» شمعتها الخمسين في لبنان، بالتزامن مع اليوم العالمي للعمل الإنساني. نصف قرن بدأته في عام 1976، مع تشكّل أول خط تماس في الحرب الأهلية، والتي كانت أولى التجارب في البلد الحافل بالأزمات، قبل أن تكرّ سبحة عملها الطارئ من حرب المخيمات في ثمانينيات القرن الماضي إلى الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة من عدوان 1993 و1996 و2006 و2023 حتى اللحظة الراهنة، وما بين هذه الاعتداءات أيضاً من أزمات صحية طارئة، حيث قدّمت المنظمة أيضاً خدماتها الطارئة خلال جائحة كورونا وانفجار الرابع من آب وأزمة الكوليرا.

خلال هذا العمر، أرادت «أطباء بلا حدود» أن تعمّق البصمة في مجال الاستجابة الطارئة، إذ لم تكتفِ بالمتابعة الطبية وحدها، بل ذهبت في متابعاتها أبعد، نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية للمرضى والنازحين، فكانت «حيث يجب أن تكون»، تقول الدكتورة عايدة حسونة الطبيبة العاملة ضمن فريق المنظّمة في الجنوب. ولذلك، برزت في فترتي التصعيد عام 2024 و2026 كمنظمة داعمة للناس الذين فقدوا القدرة على ترميم أنفسهم بعد ثلاث سنوات من حربٍ مستمرّة.

حضور لم ينقطع منذ 2023

منذ تشرين الأول من عام 2023، تعمل فرق منظمة أطباء بلا حدود «على الأرض»، تقول حسونة، وإن كان ذلك الحضور، قد شهد زخماً أو هدوءاً بحسب وتيرة الأحداث. مع ذلك، كان مركز ثقل الاستجابات الطارئة مع بداية التصعيد عام 2024 في منطقة الجنوب، مع نزوح الناس من قرى الحافة الأمامية «إلى شمال الجنوب، حيث أقاموا بشكل أساس في النبطية والمروانية وقعقعية الجسر وغيرها من القرى التي كانت نوعاً ما آمنة». وخلال هذه الفترة «بدأنا العمل بالعيادات النقّالة في مراكز الرعاية الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة، إذ لم تكن قد أنشئت مراكز إيواء حينها، وكان النزوح يقتصر في حينها ضمن تجمّعات». بقي الأطباء هناك يستقبلون المرضى واستمروا في تقديم الخدمات «حتى بدأ الناس هم بالإخلاء بسبب تصاعد الأحداث»، تتابع حسونة. هكذا، انتقلت المنظّمة من النبطية إلى المناطق التي لجأ إليها النازحون. وهذه ميزة المنظّمة أنها تخلي مع الناس وتُعود معهم «وهذا واجبنا»، تقول حسونة، حيث كانت تقدّم سلة متكاملة من الخدمات، من العيادات النقّالة إلى تأمين الاحتياجات الإنسانية الطارئة من «معدّات النظافة التي كنا نقدّمها بشكل دوري إلى تأمين الأغطية والوسائد والفرش».

وكذلك، كانت هناك احتياجات أخرى «كانت تعني كثيراً للناس وإن كنا لا نراها بالعين المُجرّدة أو لا نشعر باهميتها، مثل حاجة بعض النازحين إلى الحفاضات وحليب الأطفال ومستلزمات أخرى لصحة النساء، وهذه كانت إحدى مهام العامل الاجتماعي في الفريق». أمّا العيادات المتنقّلة، وهي الشقّ الأبرز في قائمة الخدمات الطبية، فلم تكن تشبه أي عيادة نقّالة، بحسب تعبير حسونة، وإنما «كانت عيادة حقيقية كاملة متكاملة، إذ نحمل معنا كل المستلزمات من الكراسي إلى سرير الفحص إلى مستلزمات العيادة والأدوية والأطباء ومتابعة المرضى في مراحل علاجهم».

وفي الفترة الفاصلة ما بين الحربين السابقة والحالية، استمرت المنظّمة في عملها. وإن كانت بعض الفترات قد شهدت بعض السكون في الأنشطة، مع عودة جزء من السكان إلى قراهم، إلا أن ذلك لم يُحدث قطيعة مع النازحين ولا مع السكان العائدين إلى الجنوب بوجه خاص، بحيث استمرّت في تقديم الخدمات الصحية بناءً على متابعات فرقها، فيما استمرّ حضورها بشكل كامل في مركز إيواء «مونتانا» في المرواني، حيث يقيم ما يقرب من 60 عائلة من القرى الأمامية المُدمّرة بيوتهم، وبحسب حسونة، لم تنقطع متابعة هذه العائلات، والتي لا تقتصر على الخدمات الصحية فقط، «وإنما أيضاً على صعيد تأمين الاحتياجات الإنسانية الأخرى من مازوت للتدفئة إلى المياه والأغطية والفرش وغيرها»، مؤكّدة أن «المتابعة لا تزال مستمرة حتى اللحظة الراهنة». وبموازاة «مونتانا» عملت المنظمة على رفد بعض مراكز الرعاية الصحية الأولية بالدعم، سواء تلك التابعة لوزارة الصحة العامة أو وزارة الشؤون الاجتماعية. وفي هذا السياق، تشير حسونة إلى تقديم الدعم لعدّة مراكز، منها ما يقع ضمن المناطق القريبة من الحدود، حيث عاد النازحون، ومنها مثلاً مركز في زبقين «حيث قدّمنا دعماً معنوياً ومادياً للعاملين فيه، مع تعزيز الطاقم الطبي ورفده، أضف إلى إعادة تأهيل المركز وتجهيزه ليصبح قادراً على استقبال المرضى من زبقين والجوار»، وكذلك في تفاحتا في منطقة صيدا، حيث كان لا يزال النازحون يتمركزون في المنطقة. وخلال فترة الحرب الحالية، استعادت المنظّمة نشاطها بشقّيه الطبي والاحتياجات الإنسانية الطارئة، حيث غطّت الفرق الطبية بواسطة العيادات المتنقّلة مئات القرى والبلدات والأحياء في النبطية والشوف وراشيا والبقاع الغربي وبيروت وصور وطرابلس وضاحية بيروت الجنوبية وصيدا وعاليه وحتى في زحلة وبعلبك والهرمل، كما قامت بدعم 16 مستشفى والقيام بورش تدريبية على خدمات الطوارئ في 21 مركزاً للرعاية الصحية الأولية. وفي نيسان 2026، تستمر الخدمة في عدد من مراكز الرعاية الصحية الأولية «ونحن نغطّي الآن منطقة صور كلها تقريباً، البرغلية مثلاً وجبال البطم ودير قانون رأس العين ودير قانون النهر بالتنسيق الدائم مع وزارة الصحة والبلديات أيضاً»، فيما يستمر أيضاً الدعم في أربعة مستشفيات في حيرام وجبل عامل واللبناني الإيطالي والنجدة الشعبية.

الطبيبة عايدة حسونة العاملة ضمن فريق منظمة «أطباء بلا حدود» في جنوب لبنان (هيثم الموسوي)

> مع بداية التصعيد الإسرائيلي في آذار 2026 وسّعت «أطباء بلا حدود» من استجابتها لتشمل المناطق التي لجأ إليها النازحون

متابعة الناس في بيوتهم

لم يكن عمل «أطباء بلا حدود» سهلاً يوماً، فلسفة عملها قامت على أساس فكرة الاستجابة الطارئة للحالات المستجدّة، ولذلك لم يكن درب الاستجابة يخلو من المصاعب، وهو ما خبره الأطباء في الحرب الأخيرة، حيث كانت أولى الصعوبات تتجلّى في التعامل مع أشخاص فقدوا أي قدرة على إعادة ترميم أنفسهم، وهم «أشخاص يحتاجون إلى كل شيء، فيما لا طاقة لتلبية كل النواحي»، مع ذلك ثمة امتنان يلحظه الأطباء في تعامل هؤلاء «لأن هناك من يسأل عنهم وإن لم يكن قادراً على تأمين كل ما يحتاجون إليه، فالناس يحتاجون إلى من يسأل عنها وليس بالضرورة أن نعطيهم دواء وإنما في شعورهم بأننا إلى جانبهم». وهذه كانت مشقة، لأن الضغوط النفسية كانت عامة بين النازحين وحتى بين الفرق العاملة، ومنهم نازحون أيضاً أو عائلاتهم ويشهدون الدمار ويعملون أيضاً في ظروف مرهقة. مع ذلك «كان علينا أن نعمل»، تقول حسونة. أمّا الأكثر صعوبة، «فعندما كنا نقصد صور في الحرب، حيث كانت هناك فئة من الناس لم تترك بيوتها إمّا لأنها لا تريد الإقامة في المدارس أو لديهم إعاقة أو كبار في السن، فكان علينا أن نحافظ على رباطة الجأش تحت القصف والطيران كي لا ينعكس ذلك خوفاً لدى المرضى». ولذلك، في عزّ الحرب، لم يكن المشوار إلى القرى المُعرّضة للقصف حيث بقي بعض الناس «لا رحلة ولا نقاهة»، وإنما كان واجباً «أن نوصل خدماتنا إلى هذه الفئة المحتاجة والمُهمّشة، ولذلك فإن متابعة خمس حالات في تلك المناطق توازي متابعة خمسين حالة في مركز نزوح في صيدا».

كان الحذر فرضاً واجباً في سلّم أولويات المنظّمة، سواء للحفاظ على حياة العاملين أو للوصول الآمن إلى العائلات، لذلك كان شعار المنظّمة يلف السيارات والعيادات المتنقلة «من الأمام ومن الخلف وعلى السطح». «لم يتم التعرض بشكل مباشر لفرق المنظّمة، من دون أن يمنع ذلك خطر التعرّض عندما كنا نتواجد في مستشفى أو في مكان آخر ليس للمنظمة»، بحسب حسونة، مشيرة إلى «تعرّض بعض الفرق للضربات التي طاولت مستشفيات جبل عامل وحيرام واللبناني الإيطالي».

(الأخبار)

البعد الإنساني في فلسفة «أطباء بلا حدود»

ثمة ميزة ألحقت منذ البداية بعمل «أطباء بلا حدود»، إذ قامت فلسفتها على فكرة أن الدعم يجب أن يكون إنسانياً قبل أن يكون طُبياً. ولذلك كان التركيز دائماً في عملها على متابعة الطبية بأصغر حاجاتهم حتى أكبرها، لا الدواء فقط وإنما أيضاً احتياجاتهم الإنسانية الطارئة»، وهو ما يجعل الأطباء أمام تجارب اختبار كتلك التي حصلت في الحرب الأخيرة حيث كان عليهم أن يستمعوا لقصص الناس بالتوازي مع متابعاتهم للمرضى وعلاجاتهم. أما الميزة الأخرى، فهي التي طبعت المشوار منذ بدايته في عام 1971، تاريخ ولادة المنظمة، فلم يكن أعضاؤها من الأطباء فقط، وإنما أيضاً من الصحافيين، فالهدف بالنسبة إليها ليس تقديم الخدمة الطبية فحسب وإنما أيضاً أن «نشهد ونوثّق» ما كان يجري. أما بالنسبة إلى المنظمة، فقد اختارت من اللحظة الأولى هويتها: مستقلة، غير حكومية. لا تبغي الربح، لا تعتمد على مساعدات من الدول، وإنما على تبرّعات من أفراد. وإن كان الأطباء هم الصورة الأكثر حضوراً فيها، إلا أن ما خلف الكواليس سلسلة من «الأيادي الخفية والمِعطاء»، كما تقول حسونة، تبدأ بفريق التنسيق، وهو الفريق الحاضر أولاً على الأرض للتنسيق مع البلديات أو الفئات المحلية وتقييم التدخلات المطلوبة، ومن ثم فريق اللوجستيات لتحديد هويةً الأشخاص وتأمين السيارات والعتاد والتدخل الطبي ومن ثم الفريق المكتبي قبل أن يقفز إلى المشهد النهائي فريق الأطباء المؤلّف من طبيب صحة عامة وقابلة قانونية وتمريض خاص للقاحات والمثقّف الصحي والمرشد الاجتماعي وفريق الصحة النفسية.

تقرير

مراكز تجميل بلا رقابة وأطباء بلا إذن مُزاولة مهنة

راجانا حميّة

بين الحياة والموت، تقبع الشابة غنى سليم في غيبوبة داخل المستشفى، بعدما خضعت لعملية تجميل لأنفها. هكذا انقلبت حياتها مع عائلتها رأساً على عقب بلا مقدّمات، ليس بسبب مرض أو حادث، وإنما نتيجة عملية عادية.

في التفاصيل، قصدت سليم مستشفى حجار التخصصي لإجراء عملية تجميل لأنفها. وبعد تخديرها وإدخالها إلى غرفة العمليات ومباشرة الطبيب بالعملية، انخفض ضغط دمها «حتى وصل إلى جدود 6»، قبل أن يجري إنعاشها وتُستكمل العملية كأنّ شيئاً لم يكن. غير أن الشابّة، وفق المصادر، انتكست مُجدّداً «وفقدت وعيها مرة أخرى»، قبل أن تدخل في حالة غيبوبة كاملة، بعد فشل محاولات إنعاشها.

ما حصل أعاد إلى الواجهة مشكلتين أساسيتين، الأولى هي الأخطاء الطبية وتعاطي وزارة الصحة معها باعتبارها الجهة الوصية، والثانية هي الرقابة الغائبة عن المراكز «المتخصّصة» بالتجميل التي تنبت كالفطر، بلا قانون، وتشوب أعمالها المخالفات والفوضى.

فما حدث مع سليم لم يكن قضاء وقدراً، وإنما خطأ عن سابق تصوّر وتصميم، أقرب إلى الجريمة بحق المريضة. وهو التغاضي عن سقوطها في المرة الأولى واستكمال العملية بدم بارد، علماً أن المؤشرات الصحية كلّها كانت تدلّ على وجود خطر ما. لكن يبدو «أن الجشع واللامبالاة بحياة المرضى يوصلان إلى هذا الدرك من الاستخفاف المهني». والأسوأ أن العائلة لم تعرف بوضع ابنتها إلا بعد فوات الأوان، إذ استغرقت محاولات إسعافها عقب السقوط الثاني من ساعة ونصف ساعة إلى ساعتين، قبل نقلها إلى مستشفى آخر، علماً أنه لم يُفتح تحقيق في الحادثة حتى الآن، بسبب عدم تقديم ذوي سليم أيّ شكوى.

ومع ذلك، أعادت القضية إلى الضوء فوضى المراكز «المتخصّصة»، التي تعمل غالباً في غياب الشروط المهنية، وتستعمل موادّ منتهية الصلاحية، بحسب شكوفات وزارة الصحة. هذه الفوضى عزّزها غياب رقابة الأخيرة، خصوصاً أنه لا يوجد إحصاء جدّي لهذه المراكز، سواء المُرخّصة أو غير المُرخّصة. يُذكر أن السبب غالباً ما يُرجع إلى النقص في أعداد المفتّشين والمراقبين، وهي لازمة عادةً ما تُستخدم للهروب من تحمّل المسؤولية.

ما يثير الريبة في قضية سليم أن مستشفى حجار التخصصي كانت قد أقفلته وزارة الصحة سابقاً بسبب مخالفات فيه، قبل أن تعيد فتحه في مرحلة لاحقة. وهو ما يستدعي أسئلة تتعلّق بشروط إعادة فتحه، فهل استوفى الإجراءات المطلوبة؟ أم أنه فُتح بواسطة أو نتيجة ضغط نافذين؟

كذلك، أعادت القضية تسليط الضوء على استعانة هذه المراكز بأطباء سوريين وغيرهم من الحاصلين على إذن مُزاولة مهنة، تماماً كما حصل مع سليم، التي أجرى عمليتها طبيب سوري (ج. ع.)، في مخالفة للقانون، الذي لا يتيح له مزاولة مهنة الطب. والطبيب المذكور يعمل أيضاً في مستشفى آخر في منطقة البقاع، مع الإشارة إلى أنه واقع منتصر في مستشفيات ومراكز مناطق الأطراف، وبدا يظهر في بعض مراكز ومستشفيات بيروت.

رغم ذلك، لا يستطيع المعنيون التحرّك بسبب غياب الشكوى الرسمية، وهذه ثغرة قانونية. ووفقاً لعضو مجلس نقابة الأطباء ورئيس لجنة التحقيقات فيها، الدكتور محمد حاسبيني، يبدأ عمل اللجنة مع تسجيل شكوى أو مع طلب النيابة العامة من نقابة الأطباء إبداء رأيها في قضية ما بعد تسجيلها في القضاء، «وعندها مثلاً نعطي رأياً، وإن كان الطبيب غير مُقيّد في جدول النقابة نذكر هذا الأمر حتى يأخذ القضاء ذلك في عين الاعتبار».

ومع إشارته إلى الفوضى في هذه المراكز وضعف الرقابة عليها، يؤكد حاسبيني أن نص قانون الآداب الطبية صريح بأن الطبيب غير الحاصل على إذن مُزاولة مهنة الطب من وزارة الصحة، وغير المُقيّد في جداول نقابة الأطباء، يُطبّق عليه قانون العقوبات، بحسب الحالة التي تسبّب بها. ووفقاً لحاسبيني، الأساس في مزاولة مهنة الطب هو أن «يكون الطبيب رقيب نفسه في الدرجة الأولى ومُلتزماً بمبادئ رسالته وأن تكون المؤسسة الصحية والمراكز الطبية مستوفية للشروط بدرجة ثانية لكي يكون العمل الطبي قانونياً».

تقرير

اقتصاد ما بعد الأزمة: النموذج نفسه بكلفة أعلى

ماهر سلامة

إذا كان يُفترض بالأزمة التي بدأت في عام 2019 أن تفرض على الاقتصاد اللبناني نوعاً من التصحيح، فإن الأرقام التي نشرتها وكالة «ستاندرد أند بورز» أخيراً تشير إلى العكس تماماً. ما حصل فعلياً هو أن الاقتصاد أصبح أصغر وأكثر فقراً، فيما بقيت الاختلالات التي كانت في أساس النموذج السابق قائمة. الفرق أن لبنان كان قبل الأزمة يمتلك الأدوات التي تسمح له بتمويل هذه الاختلالات لفترة طويلة، أمّا اليوم فهو يعيش النسخة الأكثر رداءة من النموذج نفسه. وهي تأتي على شكل اقتصاد ينفق في الخارج أكثر مما يولّد من إيرادات خارجية، من دون

قدّرت «ستاندرد أند بورز» أن عجز الحساب الجاري بلغ ما يعادل 25,7% من الناتج المحلي في عام 2025

قطاع مصرفي قادر على استقطاب التمويل كما في السابق، وفي ظل تعثّر مستمر عن سداد الدين بالعملة الأجنبية.

هذا بالتحديد ما تُظهره أرقام «ستاندرد أند بورز» في تقريرها الصادر في 14 آب 2026، والذي أبقت فيه تصنيف لبنان بالعملة الأجنبية عند مستوى التعثّر الانتقائي «SD»، وتصنيفه الطويل الأجل بالليرة عند «CCC+» مع نظرة مستقرة. فالتحسّن الظاهر في بعض المؤشرات، وخصوصاً المالية العامة، لا يلغي حقيقة أن الاختلال الخارجي لا يزال كبيراً جداً.

في عام 2025، تقدّر الوكالة أن عجز الحساب الجاري بلغ ما يعادل 25,7% من الناتج المحلي. وهو مستوى ضخم حتى بالمقاييس اللبنانية. صحيح أن الوكالة تتوقع انخفاضه إلى 17,7% من الناتج في عام 2026، ثم إلى 16,3% في عام 2027، لكنه يعود إلى 16,9% في عام 2028 و16,3% في عام 2029. أي إن المسار المتوقع لا يتضمن اختفاء العجز أو حتى اقترابه من مستويات يمكن اعتبارها هامشية، بل استقراره عند نحو 17% من الناتج في السنوات المقبلة. والمشكلة تظهر بصورة أوضح عند قياس هذا العجز بحجم الأموال التي يولّدها الاقتصاد من الخارج. بحسب «ستاندرد أند بورز»، كان عجز الحساب الجاري في عام 2025 يعادل 43,2% من مجمل إيرادات الحساب الجاري، أي الإيرادات المتأتية من صادرات السلع والخدمات والدخل والتحويلات وغيرها. وتنخفض النسبة إلى 39,2% في عام 2026، قبل أن تبقى قريبة من 40% حتى نهاية فترة توقعات الوكالة (38,7% في عام 2027، و42% في عام 2028، و41,5% في عام 2029).

بصيغة أبسط، مقابل كل 100 دولار يولّدها لبنان كإيرادات في الحساب الجاري في عام 2026، هناك مدفوعات خارجية تُقارب 139 دولاراً. والفرق، أي نحو 39 دولاراً، يجب أن يُموَّل من مكان آخر. لذلك، تكمن المشكلة في البنية الاقتصادية اللبنانية التي ما زالت تحتاج باستمرار إلى مصدر تمويل خارجي لتغطية الفرق بين ما يدخل إليها وما يخرج منها.

وهذا يظهر أيضاً في مؤشر أكثر حدّة لدى الوكالة، هو إجمالي حاجات التمويل الخارجي قياساً إلى إيرادات الحساب الجاري والاحتياطات القابلة للاستخدام. فقد بلغت هذه النسبة 298,1% في عام 2025، وتتوقع «ستاندرد أند بورز» أن تبقى عند 276,2% في عام 2026 و274% في عام 2027، قبل أن تنخفض بشكل محدود إلى 263,7% في عام 2029. وهذه النسبة ليست من الناتج المحلي، بل تعني أن حاجات التمويل الخارجي الإجمالية توازي أكثر من ضعفي ونصف ضعف مجموع الإيرادات الخارجية والاحتياطات التي تعتبرها الوكالة قابلة للاستخدام. وتحتسب الوكالة ضمن هذه الحاجات مدفوعات الحساب الجاري والديون الخارجية القصيرة الأجل والاستحقاقات الخارجية الأخرى.

مصدر الجزء الأكبر من هذا الاختلال يبقى واضحاً في الميزان التجاري. فقد بلغ عجز تجارة السلع، وفق أرقام «ستاندرد أند بورز»، ما يعادل 44,4% من الناتج في عام 2025. وحتى مع الانخفاض المتوقع إلى 35,9% في عام 2026، يبقى المستوى مرتفعاً جداً، ثم يتراجع تدريجياً إلى 32,5% في عام 2027 و31,4% في عام 2028 و30,1% في عام 2029. بمعنى آخر، بعد عقد كامل تقريباً من بدء الأزمة، لا تزال الوكالة تتوقع أن تبلغ الفجوة بين صادرات لبنان وواراداته من السلع نحو ثلث الناتج المحلي.

(هيثم الموسوي)

حتى سعر الصرف لا يعكس بالضرورة تصحيحاً لهذه المشكلة. فالوكالة تشير إلى أن نموّ سعر الصرف الفعلي الحقيقي بلغ 8,4% في عام 2025، بعدما سجّل تراجعات كبيرة في عامي 2023 و2024 بالتزامن مع إعادة تسعير الليرة. وسعر الصرف الاسمي، في المقابل، بقي قريباً من 89,500 ليرة للدولار منذ شباط 2024. لذا فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي رغم ثبات سعر الصرف الاسمي، وبالتوازي مع ارتفاع الأسعار المحلية، يعيد تدريجياً رفع كلفة السلع والخدمات اللبنانية مقارنة بالخارج. أي يعيد إنتاج جزء من مشكلة القدرة التنافسية التي كانت قائمة قبل الأزمة.

كل ذلك يأتي فيما لا ترى الوكالة تعافياً قريباً في حجم الاقتصاد نفسه. بل تتوقع أن ينكمش الناتج الحقيقي بين 8% و9% في عام 2026، على أن يؤدّي نشاط إعادة الإعمار إلى نموّ يراوح بين 2% و3% سنوياً خلال 2027-2029، بشرط انتهاء الحرب الواسعة النطاق. وهذا يعني أن لبنان لا يدخل مرحلة التصحيح الخارجي من بوابة زيادة الإنتاج والصادرات، بل يدخلها بعد انكماش إضافي في الاقتصاد، فيما يبقى العجز الخارجي مرتفعاً.

بهذا المعنى، لم تغيّر الأزمة جوهر النموذج بقدر ما جرّدته من مصادر قوته السابقة. بقي لبنان اقتصاداً يعتمد على الاستهلاك والاستيراد والتدفقات الآتية من الخارج، لكن بحجم إنتاج أصغر، ودولة أضعف، وقطاع مصرفي مُعطّل، ودين خارجي مُتعثر.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب عبدو طانوس عون وكيل شركة دامفير ش.م.ل. سند تمليك بدل ضائع باسم شركة دامفير ش.م.ل. بالعقار /86/ منطقة راس بيروت العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب محمود محمد علي هاشم وكيل سهير بنت محمد زهير بن حمزه فطيرجي (سعودي) سند تمليك بدل عن ضائع باسم سهير بنت محمد زهير بن حمزه فطيرجي (سعودي) بالقسم 5 من العقار /1213/ منطقة راس بيروت العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت ميسم مسعود يونس بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلة عن فيليب غسان السكاف وبصفتها أحد ورثة غسان سليمان السكاف سندات تمليك بدل عن ضائع باسم كُل من ميسم مسعود يونس وفيليب غسان السكاف والمُورث غسان سليمان السكاف عن حُصصهم بالقسم 5 من العقار /1952/ والقسمين 33 و69 من العقار /5476/ منطقة الأشرفية العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب مصطفى كاظم يونس بصفته وكيل عن داني علي غندور بصفته الشخصية وبصفته وكيل عن وفاء اسماعيل آغا وكيلة محمود عبد الله غندور سندات تمليك بدل عن ضائع باسم داني علي غندور ومحمود عبد الله غندور عن حُصصهم بالأقسام 27 و29 و 31 و 32 من العقار /450/ منطقة ميناء الحصن العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
أمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب حسن محمد أبو شاكر بوكالته عن زياد خالد طالب بوكالته عن محمد عزالدين أحمد علم الدين سند بدل ضائع للعقار /51/ زوق بحنين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
أمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب علا يوسف شربجي بوكالتها عن ربى يوسف شربجي عن حصة رشاد يوسف شربجي سند بدل ضائع للعقار /4819/ مقسم 16 زيتون طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان تبليغ أوراق مدنية
تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع – زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.
المُستدعى ضده: عمر محي الدين علي محي الدين المجهول محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من تعافياً قريباً في حجم الاقتصاد ينوب عنه قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المُستدعين: حياة وفاطمة وحسام وأحمد محي الدين بوكالة المُحامي علي بريج المُسجل لدينا برقم أساس 27/2026 تاريخ الورود 2026/3/30.
والذي يطلب بمُوجبه:
إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لوضع إشارة الاستدعاء على صحيفة العقار رقم /644/ من منطقة تعلبايا العقارية. وتعيين خبير فني للكشف على العقار لتخمينه وبيعه بالمُزايدة العلنية في ما لو تبين أنه غير قابل للقسمة عيناً. يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضده المذكور أعلاه اتخاذه محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاته على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغه جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم المناوب
حسين الموسوي

مناقصة رقم /01/ موارد بشرية/2026
تلزيم إدارة الخدمات الاستشفائية والطبية خلال العام 2027

تجري إدارة حصر التبغ والتبّاك اللبنانيين مناقصة بالظرف المختوم لتلزيم إدارة الخدمات الاستشفائية والطبية خلال العام 2027، لأجراء إدارة حصر التبغ والتبّاك اللبنانيين. على الراغبين بالاشتراك الالتزام بجدول المواعيد التالي:
- الاثنين الموافق 2026/09/21 – الساعة الثانية عشرة ظهراً: المهلة الأخيرة لإرسال الاستفسارات والاستيضاحات.
- الجمعة الموافق 2026/09/25 – الساعة الحادية عشرة قبل الظهر: المهلة الأخيرة للإجابة على الإستفسارات والإستيضاحات من قبل الإدارة.
- الاثنين الموافق 2026/10/05 – الساعة الثانية عشرة ظهراً: المهلة الأخيرة لتقديم العروض في أمانة سر المديرية العامة – مبنى الإدارة – الحدث – الطابق الثالث.
- الثلاثاء الموافق 2026/10/06 – الساعة العاشرة قبل الظهر: فض العلاقات في مبنى الإدارة – الحدث – الطابق الأول.

يمكن للراغبين بالاشتراك سحب دفتر الشروط من مركز الإدارة في الحدث – مصلحة المشتريات – طوال أيام الأسبوع خلال الدوام الرسمي.
للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على الموقع الإلكتروني: www.regie.com.lb
الرئيس – المدير العام
المهندس ناصيف سقلاوي

◄ إعلانات رسمية ►

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
مؤسسة داراكس	25445	RR238749955LB
مؤسسة فارس الخازن للهندسة الزراعية والتجارية	29792	RR235912365LB
ايلي الخازن	49950	RR235912374LB
الشركة اللبنانية للمحركات والتجارة	91212	RR235911759LB
غلوب ستار	109089	RR235914083LB
سبعلي اخوان اوتوماشن باور اند كونترول(اي بي سي) ش.م.م	145552	RR235914208LB
رمزي نديم الشويري	163737	RR236337603LB
موماجي غروب ش.م.م	164614	RR235914211LB
شركة شيلد سيستمز ش.م.م	219840	RR235912666LB
مؤسسة الربيع للتجارة العامة	227491	RR235909980LB
شركة فيتافلو ش.م.م	228621	RR235913423LB
محلات ابناء غسان حيدر	256300	RR235913202LB
الوقف الاسلامي الشيعي في برج البراجنة	642403	RR235915115LB
مؤسسة التنوري التجارية (شربل روكس التنوري)	667284	RR238753495LB
S.P - شركة تضامن	1311835	RR235913383LB
شركة سيكيور بالس ش.م.م	1417264	RR235914888LB
معرض الحارة سارا&كو MAARAD EL HARA SARACO IMPORT & EXPORT	1421620	RR235914874LB
شركة الجنوبي للتجارة العامة	1439764	RR235913817LB
د.ك ديفالوبمنت اند كونستراكشن ش.م.ل	1459742	RR235915322LB
أ.م.أي.تي للتجارة والمقاولات ش.م.ل	1490542	RR235915305LB
مؤسسة قاسم التجارية (شادي عبدالله قاسم)	1544801	RR235914945LB
فرحات موتورز ش.م.م.	1574249	RR235914450LB
Maroun International Trading	1577533	RR235913851LB
الفارس للتجارة العامة والاستيراد والتصدير	1604314	RR235914857LB
شركة راما التجارية محمد الموسوي وعائلته	1619801	RR235913879LB
شركة كوبا كبانا للمفروشات ش.م.م	1631309	RR235913882LB
روبيز	1658343	RR235915282LB
Middle East General Industries ش.م.م	1726736	RR235913919LB
شركة ادم الكسسوار ش.م.ل.	1735377	RR235915251LB
بيور انترتنمنت غروب ش.م.م	1752508	RR235914830LB
سيدروس انترناشيونال ترايدنغ ش.م.ل	1831271	RR235913953LB
ديل ش.م.م	1840917	RR235912167LB
Kalastios International	1913959	RR235915217LB
M G HOTEL SUPPLIES (كي كاربيس ماركاريان)	1947229	RR235915185LB
طانيوس فارس سلامة	1980823	RR235912799LB
عسيلي مالبزيا (حسين عطف الله عسيلي)	1987540	RR235913975LB
Biry For Commerce بيري للتجارة العامة	1998368	RR235913998LB
معرض علي احمد للسيارات (محمد عدنان علي احمد)	2010958	RR235914004LB
مجوهرات الدورادو	2035677	RR235912895LB
ماتر كاريه ش.م.م	2129004	RR235915353LB
شركة سنتر الصميلي للكهربائيات-محمد احمد الصميلي وشركاه	2182612	RR235914035LB
عيسى مصطفى شمص	2244579	RR235914653LB
شركة مام & شيفز ش.م.ل	2249154	RR235915415LB
شركة جاكي فود اند كايترينغ ش.م.ل	2267003	RR235914698LB
نعمه افرام بطيش	2276278	RR235913485LB
شركة ستيم ش.م.ل	2334963	RR235915455LB
الشركة الحديثة للخدمات ش.م.م	2454718	RR235914596LB
رالف يوسف بو ضومط	2493861	RR235913370LB
الرائد للتجارة العامة/حسن عطوي	2501848	RR235915486LB
محمد العيتاني	2527656	RR235915472LB
علا كنيعو	2550615	RR235915512LB
حسن علي رميتي	2571471	RR235915526LB
ناكوتي ش.م.م	2664711	RR235913220LB
نوترافريس فارما ش.م.ل	2668837	RR235915565LB
صيدلية يون سانتيه(علي محمد عساف)	2679011	RR235915574LB
بي دي ام ش.م.م	2688667	RR235914667LB
PORTO BEIRUT SAL	2697647	RR235915662LB
اوليف تري هولدنغ ش.م.ل	2750097	RR235914931LB
اكوا - تيون Aqua -Tune	2754388	RR235914905LB
صفير للتجارة و المقاولات	2762631	RR235913539LB
صب ت.ج.ل. ش.م.ل	2965659	RR235913193LB
بروبرتي فايندر لبيانون ش.م.م	3016584	RR235915755LB
جوليو ش.م.م.	3038330	RR235913573LB
اوباي ش.م.ل. Obei S.A.L	3056149	RR235915778LB
رامز باخوس عساف	3061985	RR235915075LB
رسلان للتعهدات الكهربائية والمقاولات	3086385	RR235915764LB
Hedgeguard S.A.L	3293297	RR235911569LB
سايف - إن ش.م.م.	3301668	RR235911572LB
دبب جرجس بسترس	3414698	RR235913587LB
WAX-PAINT	3416055	RR238751375LB
برازنتيل ش . م .ل	3616289	RR235911643LB
ربه اغسطس نصار	3618433	RR238754244LB
سنابل للمحروقات	3717843	RR235911895LB
Fast-Track-Brokers	3725451	RR235911904LB
MORE THAN A PET ش.ل	3728725	RR235911691LB
شركة ياتيك ش.م.م	289	RR235913318LB
شركة خطوط ش.م.م	6999	RR235913264LB
كنيدر	7209	RR235913278LB
تجارة اميده زخور	27733	RR235911833LB
مؤسسة جان دميان	29271	RR235911847LB
راضوان محمد خضر عجاج	38776	RR235912082LB
بلاسقي باك (نوال انيس حريق)	67118	RR235913304LB
شركة زيناتي اخوان	82764	RR235912533LB
سوبر ماركت كسروان	83052	RR235912547LB
حسين محمود طهماز	95825	RR235911762LB
شركة غطيمي اخوان	96521	RR235911780LB
الشركة العالمية المتحدة للورق ش.م.م	97016	RR235911793LB
شركة المجموعة الافضل ش.م.م	97717	RR235911816LB
فيوتشر تلكوم ش.م.م	101403	RR235913763LB
مؤسسة دياب العقارية	109190	RR235914097LB
خليل محمد ظاهر	116246	RR235914110LB
مؤسسة وايت لاند التجارية White Land	132750	RR235914171LB
هوليود ستايلز	164689	RR235914225LB
شركة غرانيلام ش.ل	165107	RR235914239LB
شركة بعبدا بلازا ش.م.م.	216524	RR235912618LB
ان - بي - سي	219282	RR235912652LB
مركز مصطفى ضاهر للمعدات الزراعية	255382	RR235911714LB
عبد اللطيف محمد حسن الشمعه	294390	RR235913349LB
شركة الارز للنسيج	349044	RR235910339LB
تاندر رانت ايه كار ش.م.م	584404	RR238753561LB
كيز رانتي كار ش.م.م KEYS RENT A CAR S.A.R.L	587811	RR235910475LB
جورج مارون سعد	588281	RR235910489LB
ريشار جرجس الخوري	1372947	RR235912048LB
سركيس زاقاريان	1378390	RR235913701LB
كاليرون ش.م.م	1401093	RR235911864LB
شركة ابناء سمير مبارك التجارية ش.م.م.	1499981	RR235910197LB
مينا ويب غروب ش.م.م.	1625651	RR235913922LB
رعيدي اويل كومباني ش.م.م	1676632	RR235913247LB
AIXON CONTRACTING & TRADING SARL	1690404	RR235913896LB
ميشال جرجي زيتون	1724543	RR235913905LB
كارلوس ضامر وشركاؤه	1903345	RR235912706LB
شركة محمد نزار عبد القادر ووسام نابلسي وشركاهما - كوالبتي كار	1935644	RR235913967LB
رويال ووو	1977747	RR235912771LB
نور بلاس ش.م.م	2028638	RR235912873LB
D&M IMPORTS S.A.R.L	2153721	RR235914018LB
بريميوم لتاجير السيارات ش.م.م	2170844	RR235912989LB
طوني جان كسروانلي (تري لد موتورز)	2209597	RR235914049LB
شركة غلوبال ترايد ش م م Global Trade sarl	2214231	RR235913065LB
شركة بلند برو ش م م - Blend pro sarl	2234897	RR235913105LB
اديب فضل فطيرجي للتجارة العامة ش.م.م	2290139	RR235914287LB
شركة تي ال اي ش.م.م.	2308534	RR235914295LB
ديزينيو غروب ش م م	2354577	RR235914300LB
A.T.Trading(غاندي نجيب الحداد)	2383050	RR235914070LB
شركة يعقوب كومباني للتجارة، تضامن	2385314	RR235914327LB
ستورم ادفرتيسنغ اند ماركيتنغ ش م م	2398737	RR235914358LB
أ.ج.م. للتجارة والتعهدات ش.م.م.	2558312	RR235913511LB
يونيفيركولور غروب ش م ل	2600096	RR235913525LB
كريايتفز ش.م.م	2681744	RR238750485LB
اف دي سي انترناشيونال ليبانون ش.م.م	2814219	RR235913352LB
الشركة اللبنانية الدولية للاغذية ش.م.م.	2814737	RR238754482LB
بتي	2845267	RR235913542LB
شركة ملحم و بعيني ستيل ش م م	2862552	RR235913556LB
شركة شهوان فوود كومباني ش.م.م. سي اف سي ش.م.م.	2869006	RR235913560LB
محمد نمر فواز	3057224	RR238754394LB
شركة Delta T Electromechanical Contractors SARL	3372087	RR235911665LB
ام.اي.ام ش.م.م	3430021	RR235913445LB
زيجا لتجارة الكحول ش.م.م	3457955	RR235913600LB
Sama Belle	3651528	RR235913627LB
Energy Petroleum & Oil	3714715	RR235911881LB
ايكس واي زاد ش.م.م	3767542	RR235913613LB
شركة كاريو - تك ش.م.م.	3779667	RR235913661LB
GHAZIR STATION	3785017	RR235913689LB
علي محمد صالح	3791834	RR235911997LB
محطة ثابت للمحروقات	47359	RR235859299LB
شركة ميلانو تكس	107837	RR237680559LB
شركة الهادي ش.م.م	189865	RR237680718LB
شركة المركز التجاري المتحد	198250	RR237680749LB
ريزنغ سان للتجارة العامة	202351	RR237680783LB
الشركة الهندسية للميكانيك والطاقة والتجارة ش.م.م	203775	RR237680806LB
تييريز فريندز THIERRYS FRIENDS	204649	RR237680810LB
وسام الحشيمي - محروقات	206026	RR237680823LB
شركة ابناء نعيم همدر التجارية والصناعية	212543	RR237680854LB
شركة جاسكو للتعهدات ش.م.م	219254	RR237680899LB
غرين بارك للتجارة والتسويق	219733	RR237680908LB
شركة التجهيزات المكتبية ش.م.م	220589	RR237680925LB
مؤسسة اس اس ج للديكور ش.م.م.	231390	RR237681007LB
شركو اموبال التجارية	234867	RR237681024LB
شركة صباغ للاستيراد والتصدير والتجارة العامة ش.م.م	251590	RR237681157LB
قاسم غروب للتجارة ش.م.م	253032	RR237681165LB
تيمبر اند فرورنتشر Timber and furniture	254189	RR237681188LB
مؤسسة فادي للصناعة والتجارة	256665	RR237681214LB
فاتل ترايدنغ ش.م.م	259086	RR237681228LB
ايطالديزاين ش.ل	260967	RR237681041LB
الشركة الوطنية للنفط والتجارة العامة ش.م.م	294138	RR235860218LB
BARTER ONE S.A.R.L	455382	RR237680236LB
شركة الجرس ش.ل	496156	RR237680284LB
شركة اجا للمحروقات ش.م.م	513725	RR237680307LB
نيلي فيليب طعمه الاشقر	573241	RR237680341LB
مؤسسة امبرادور EMPERADOR (ماجد صبحي رسلان)	584841	RR237680369LB
شركة اوتوموتيف بتروليوم كومباني جهاد معوض وشريكه	666822	RR237680412LB
محمد علي دياجة	673479	RR237680426LB
مؤسسة الوفاء التجارية	678451	RR237680443LB
مؤسسة احمد دقيق التجارية (احمد حسين دقيق)	695677	RR237680465LB
J.ART-BETON S.A.R.L.	704750	RR237680488LB
شركة بيزيك بلدبنغ منجمنت ش.م.م.	2463402	RR237678918LB
السيمار للتجارة العامة	2482144	RR237679290LB
نيلي فيليب طعمه الاشقر	2482523	RR237679309LB
محمد محمود قمر الدين	2542104	RR235863917LB
الياس عبد كرم	2550406	RR237679431LB
شركة لوميكو ش.م.م.	2567885	RR237679480LB
شركة سي وكي عبر البحار المحدودة المسؤولية	2569541	RR237679502LB
شركة غازي والعليان ش.م.م جي او	2596052	RR237679547LB
زينب علي كركبا (الراقي للتجارة العامة)	2598449	RR235864020LB
مي للمفروشات ش.م.م.	2632457	RR235864078LB
شركة الكترو - ميكانيكال سرفسيز بروفايدرز ش م م	2786191	RR237679771LB
الياس شهوان للتجارة ا.ش.ت) ش م م	2792189	RR237679785LB
شركة موج البحر ش.م.م. Vagues de la mer S.A.R.L	2831388	RR237679856LB
Best Home للبياضات المنزلية	2979992	RR237679992LB
دعايات ش م م	3023664	RR237680015LB
سي مانجمانت ش.م.م	3024434	RR237680029LB
شربل موريس الياس	3028212	RR237680032LB
Archy SAL	3032460	RR237680046LB
مهدي بدر الخوري	3035156	RR237679017LB
استوديو ش.م.م.	3041506	RR235864665LB
اوريجينال لتاجير السيارات ش.م.م.	3112661	RR237680050LB
LTC Liable Trusted Cables	3125527	RR235863695LB
ج نيو غراب ان غو ش م م	3217674	RR235862752LB
جزيف ارتين قزانجيان jizmeian - تضامن	3310722	RR235862766LB
شركة الخليج للمشاريع والانشاءات ذ.م.م - فرع لشركة اجنبية	3440046	RR237679096LB
غلوبال تريد لاين ش م م	3452203	RR235863126LB
The GOLDEN PRODUCT SARL	3548771	RR237679034LB
شركة اينيرجي لإيتز ش.م.م (شربل وحيد)	3634385	RR235863038LB
هاجر علي الموسوي	3675524	RR235863007LB
ماد ش.م.م	3676911	RR235862973LB
الشاويش للمحروقات	3694966	RR235862307LB
محمد محمود قمر الدين	3699086	RR235862823LB
الياس عبد كرم	3707491	RR235914772LB
اركي موتورز ش.م.م شريك وحيد	3729418	RR235862315LB
Orfèverie Argenta	3752100	RR235862899LB
ساوند سيايس ش.م.م	3764571	RR237679119LB
فود افنيو للصناعة والتجارة ش م ل	3930942	RR237679079LB
MAX-PRO FOR TRADING & INDUSTRY S.A.R.L	3956409	RR237679105LB
ROYAL TRADING	3968771	RR237679175LB
بيومديكس ش.م.م	3975153	RR235861054LB
O BON SOIN	3985808	RR237679198LB
ريما سمير الزابري	3989068	RR235861068LB
	4023922	RR237679048LB
	4048012	RR237679082LB

على الغلاف

الاعتداءات تتوسّع إلى ريف إدلب
إسرائيل في سوريا: حرب معلَنة على «النفوذ التركي»

عامر علي

في عدوان جديد على سوريا، استهدفت طائرتان إسرائيليتان، أمس، مطار «أبو الظهور» العسكري في ريف إدلب بثمانية غارات، ما تسبّب، وفق مصادر ميدانية، بدمار في مدرّجات المطار الأربعة، إضافة إلى أضرار بالغة في البنى التحتية. ويعدّ العدوان على المطار، الواقع على بعد نحو 60 كيلومتراً من الحدود التركية، والذي يُعتبر ثاني أكبر مطار عسكري بعد «تفتناز»، الثالث بعد عدوانَين سابقَين استهدفا مواقع عسكرية وسط سوريا، حاولت تركيا إعادة تأهيلها. كما أنه جاء بعد أيام قليلة من تنفيذ طائرتَين سوريّتَين عمليات تدريب في شمال البلاد، في طلعات تُعدّ الأولى من نوعها للسلطات الانتقالية الجديدة. وهو آتٍ أيضاً بالتوازي مع عمليات تأهيل للمطار تشارك فيها أنقرة، التي قامت، إلى جانب ما تقدّم - وفق «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، بنصب رادارات في عدّة مناطق في محافظات حماة واللاذقية وطرطوس وأريافها، وذلك ضمن تحرّكات عسكرية وتقنية متزامنة، شملت عدداً من المواقع في شمال البلاد وغربها.

وتفيد مصادر ميدانية، في حديثها إلى «الأخبار»، بأن الطائرتَين الإسرائيليتَين «دخلتا الأجواء السورية من جهة لبنان، وحلّقتا لنحو ساعة كاملة عقب تنفيذ الاعتداء». كما رافقتهما طائرات استطلاع أجرت عمليات مسح للمطار قبل الاعتداء وبعده، وذلك في ظلّ غياب تامّ للدفاعات الجوية التي دمّرت إسرائيل ما بقي منها بعيد سقوط النظام السابق نهاية عام 2024. وفي وقت نقلت فيه قناة «فوكس نيوز»، عن مسؤول إسرائيلي رفيع، تأكيده أن تل أبيب شاركت «معلومات استخباراتية بالغة الحساسية مع واشنطن» قبل الضربة، اعتبر المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا والعراق، توماس برّاك، أن هذا التصعيد «غير ضروري». وقال برّاك، عبر حسابه على منصة «إكس»، إن «الشرع لم يتبنّ نهجاً عدوانياً، ولم يحتفظ بقوات تعمل بالوكالة، بل أبدى مراراً رغبته في خفض التصعيد مع إسرائيل»، مشيراً إلى أن بلاده استضافت في السابق مباحثات تهدف إلى تشجيع المسار الدبلوماسي بدلاً من اللجوء إلى العمل العسكري. وأضاف: «سنواصل القيام بذلك مستقبلاً، لما فيه مصلحة البلدَين»، وفق تعبيره.

ومن جهتها، قالت وزارة الخارجية السورية، في بيان، إن «الاعتداءات الإسرائيلية منذ سقوط النظام السابق حتى اللحظة تكشف مجدداً عن محاولات الاحتلال الإسرائيلي تقويض جهود الحكومة السورية وجرّ المنطقة نحو مزيد من التوتر وعدم الاستقرار». وإذ حمّلت الوزارة الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية التصعيد، فهي دعت المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى إدانة العدوان بشكل واضح، واتّخاذ موقف تجاه انتهاكات إسرائيل المتكرّرة. كما أكدت أن سوريا ستواصل الدفاع عن حقوقها ومصالحها الوطنية بالوسائل المشروعة التي تكفلها القوانين والأعراف الدولية، وذلك بحسب ما جاء في البيان.

> جاء الاعتداء الإسرائيلي بعد ساعات قليلة من لقاء جمع الشيباني ببرّاك

الملاحظ في الاعتداء الإسرائيلي، أنه جاء بعد ساعات قليلة من لقاء جمع وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، بالمبعوث الأميركي، لم تفصح الوزارة عمّا جرى خلاله. كذلك، جاء بالتوازي مع انتشار صور لمقاتلين في الجيش السوري الناشئ أُرسلوا إلى روسيا لتلقّي تدريبات على أسلحة روسية لم تُكشف طبيعتها بعد، علماً أن الأسلحة الروسية كانت تمثّل العمود الفقري للجيش السوري السابق، ودمّرت إسرائيل معظمها بعيد سقوط النظام.

وبينما يحمل العدوان رسائل إلى دمشق مفادها أن تل أبيب لا تريد لها امتلاك قدرات ردع جوية، فهو يستبطن أيضاً رسائل مباشرة إلى أنقرة، اللاعب الأبرز في الساحة السورية التي تدير واشنطن جانباً مهماً من توازناتها.

وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية، من بينها «هيئة البث»، أبدت اهتماماً كبيراً بالتدريبات الجوية السورية. وذكرت «الهيئة»، في تقرير لها، أن تل أبيب رصدت تجنيد طيّارين جدد وإجراء تدريبات بواسطة طائرات تدريب ومروحيات، إلى جانب تنفيذ ما وصفته بأنه أوّل تدريب تشارك فيه مقاتلات من طراز «سوخوي» في شمال سوريا. وأضافت أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تتابع تطورات إعادة بناء القوات الجوية السورية في عهد الرئيس الانتقالي، أحمد الشرع، وذلك خشية أن تؤثّر مستقبلاً في قدرة إسرائيل على تنفيذ عمليات عسكرية في الأجواء السورية. كما ذكرت أن سوريا تتلقّى دعماً من تركيا والسعودية وروسيا وفرنسا ودول أخرى في المنطقة، من دون أن توضح طبيعة الدعم الذي تقدّمه كلّ دولة إلى قطاع القوات الجوية تحديداً.

وإذ ركّز التقرير الإسرائيلي على النفوذ التركي المتنامي تحديداً، فقد بيّن أن «القلق الإسرائيلي يتمحور حول احتمال توسّع الدور العسكري التركي داخل سوريا، ولا سيما إذا شمل نشر منظومات للدفاع الجوي قد تقيّد حركة الطيران الإسرائيلي». وأضاف التقرير، نقلاً عن مسؤول أمني إسرائيلي، أن المؤسسة الأمنية تراقب التطورات في سوريا وتُطلع الولايات المتحدة على مخاوفها بشأنها.

ومساء أمس، أعلن برّاك، في حديث إلى وكالة «رويترز»، أن «الولايات المتحدة تعمل بجدّ على آلية لفض النزاع تشمل إسرائيل وسوريا وتركيا»، مشيراً إلى أن الأخيرة «لم تتلقَّ تحذيراً مسبقاً بشأن الضربات الإسرائيلية في سوريا». ولفت إلى أنه «تمّ رصد طائرات تتّجه شمالاً نحو الأراضي التركية، وكان من الممكن أن تستعدّ للردّ»، مستدركاً بأنه «لحسن الحظ، تمكنت أطراف تتّسم بالحكمة والهدوء من منع الوضع من التدهور أكثر». واعتبر برّاك أن «الضربات على القاعدة السورية عكست تصوّراً، سواء كان دقيقاً أم خاطئاً، بأن تركيا قد تزيد وجودها في تلك القاعدة»، مؤكداً أن «الولايات المتحدة تسهّل بالفعل آلية لتبادل المعلومات والحوار بين الأطراف المعنية».

وفي موازاة ذلك، نقلت «القناة الـ 12» العبرية عن مسؤول إسرائيلي قوله: «لن نتخلّى بسهولة عما حقّقناه، فهو ورقة ضغط استراتيجية في المفاوضات مع سوريا»، وإنه «يمكننا تحقيق مكاسب سياسية مقابل الانسحاب من سوريا، وسيحدث ذلك في التوقيت المناسب».

كذلك، أدّعى مكتب رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أن «سوريا كانت على وشك خرق الوضع الراهن في المسائل الأمنية مع إسرائيل»، مضيفاً أن دمشق «كانت على وشك السماح للقوات التركية بالانتشار في قاعدة جوية قرب حلب». وزاد أن «سوريا اختارت تجاهل تحذيراتنا بشأن هذا الانتشار»، متابعاً أن «إسرائيل لن تتسامح مع التهديدات التي تمسّ أمنها».

بحمله العدوان رسائل إلى دمشق مفادها أن تل ابيب لا تريد لها امتلاك قدرات ردع جوية (من الويب)

لا ضغط حقيقياً لإنهاء العدوان
تركيا والمبادرة الإقليمية: الضجيج يعلو الفعل

محمد نور الدين

أنهى وزير خارجية تركيا، حاقان فيدان، زيارتين مثيرتين للانتباه إلى كلّ من ليبيا ومصر، أعقبهما صدور بيان عن 8 دول إسلامية يتعلّق بالوضع في قطاع غزة - في ظلّ رفض إسرائيل استكمال تنفيذ خطّة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، هناك -، وتوافقاً مع تداول أنباء عن إمكانية قيام الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بزيارة إلى سوريا قبل نهاية العام الحالي. وكان وصل فيدان، في 11 آب الجاري إلى طرابلس، حيث التقى رئيس «حكومة الوحدة الوطنية»، عبد الحميد الدبيبة، ثمّ انتقل إلى بنغازي، واجتمع مع صدام خليفة حفتر، في أوّل رحلة تركية من نوعها إلى القسمَين المتنازعَين في ليبيا (شرق وغرب)، في آن. وإذ بدت جولة طرابلس طبيعية، نظراً إلى النفوذ التركي فيها، فإن التوجّه إلى النصف الشرقي المعارض لحكومة الدبيبة، جلّى توسّع دائرة ذلك النفوذ، بعدما كان المشطب التركي مناهضاً للتوسّع التركي في ليبيا.

ولعلّ الرسالة الأولى التي يحملها الحضور التركي المتزايد في شرق المتوسط، هي إلى مصر أولاً، التي يبدو أن دبلوماسيتها لم تفلح في وقف هذا التمدّد. وبدا واضحاً، في خلال زيارة فيدان إلى مدينة العلمين حيث التقى نظيره المصري بدر عبد العاطي، وتبادل معه التعبير عن الرغبة في التعاون - وسط حديث عن نيّة رفع حجم التجارة المتبادلة إلى 15 مليار دولار سنوياً -، أن مصر سلّمت بالدور التركي في ليبيا، وذلك حين وافقت على مناقشة الوضع هناك مع أنقرة وسبل منع تقسيم البلاد. ومع أن الوضع في قطاع غزة والعلاقة مع حركة «حماس» كانا في صلب المحادثات المصرية - التركية، فإن أحداً لم ينتظر خطوات عملية لإنهاء حال المراوحة في القطاع، فيما ظلّت الأولوية هي كيفية الدفع قدماً بخطة «مجلس السلام»، القائمة على تجريد المقاومة من سلاحها.

أمّا عدم انضمام مصر إلى «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» فحاز، بدوره، مرتبة متقدّمة في أجندة المباحثات؛ إذ تعرف تركيا أن الثقل العربي في هذا الحلف، لا تشكّله السعودية بل مصر، في حين أن للأخيرة أسبابها المختلفة الآنية - التي قد لا تستمرّ - لعدم الانضمام حالياً إلى الاتفاقية. وفي مقدّمة تلك الأسباب، تأتي الرغبة في عدم تخريب العلاقات المصرية بالإمارات المتناوئة مع السعودية، وخشية القاهرة من تحميل نفسها ما لا طاقة لها على تحمّله في ظلّ تمتّعها بعلاقات هادئة نسبياً مع طهران، فضلاً عن تحسّبها لترتيب أعباء عليها قد تتعارض ومعاهدة «كامب ديفيد»، أو حتى اكتساب وفق مذكرة تفاهم أمني وُقّعت بين البلدَين في تشرين الأول 2024، أنقرة نفوذاً أكبر لا يستهويها. ومع ذلك، فإن مصر قد لا تصمد أمام الضغوط الأميركية، خصوصاً إذا ما رأت واشنطن أن انخراط القاهرة في «اتفاقية مكة»، التي أشاد بها ترامب، يمثّل ضرورة وأولوية.

وأعقب زيارة فيدان إلى مصر، بيان صادر عن الدول الثماني التي شاركت في اتفاق وقف إطلاق النار في غزة (هي مصر، وتركيا، والأردن، والإمارات، وقطر، وإندونيسيا، والسعودية، وباكستان)، لم يخرج عن كونه إدانة متكرّرة لمحاولات إسرائيل إفشال الاتفاق، ودعوة الولايات المتحدة و«مجلس السلام» إلى الضغط عليها. وإذ لوّح فيدان، في ختام زيارته إلى مصر، باتّخاذ إجراءات «أكثر جدّية» بشأن غزة، قائلاً إن «هذا دين علينا تجاه شعبنا، وتجاه الفلسطينيين»، فقد قوبل تهديده هذا، على صفحات التواصل الاجتماعي التركية، بتهكّم وسخرية، خصوصاً أن المواقف العربية والإسلامية لم تفلح طيلة ثلاث سنوات في وضع حدّ لحرب الإبادة. مع ذلك، جدّد إردوغان، في الذكرى الـ25 لتأسيس «حزب العدالة والتنمية»، إطلاق مواقف عالية السقف ضدّ إسرائيل، محوّلاً الاحتفالات بالمناسبة إلى مهرجانات مبايعة له بصفته «بطلاً إسلامياً».

وحتى تكتمل الصورة، تأتي زيارة إردوغان المحتملة إلى سوريا - حيث يُتوقّع أن يصلي في الجامع الأموي، وأن يزور ضريح صلاح الدين الأيوبي (الكردي) المجاور للجامع، فضلاً عن إعلان انضمام سوريا إلى «حلف مكة» -، لتساعد الرئيس التركي في ضرب عدّة عصافير بحجر واحد: الأول، توجيه رسالة رمزية إلى إسرائيل بأنه «بعد الشام، سيكون الطريق إلى القدس سالكاً» وفق ما بات يتداوله الكتّاب الموالون لإردوغان؛ والثاني، تظهير نفسه أمام العالم الإسلامي بأنه سيكون هو المدافع عن «مجد الإسلام»، وأمام شعوب المنطقة بأن بلاده باتت هي السند لها ورأس حربة الدفاع عنها؛ والثالث، إظهار تعاظم نفوذ تركيا أمام الحليف الأميركي.

بعد قمّة «حلف الناتو» في أنقرة في تموز الماضي، ومن ثمّ تأسيس «حلف مكة»، تبدو تركيا أكثر اندفاعاً في المنطقة، مستفيدةً من الدعم الأميركي والعجز العربي، فيما الضغط العملي من أجل إنهاء حرب الإبادة على غزة، أو إيقاف العدوان الأميركي

> إردوغان لا يملك ما يمكنه فعله إزاء الأزمات الكبرى، سواء في إيران أو غزة

- الإسرائيلي على إيران والمنطقة، يبدو خارج أجندتها عملياً - وإن كثر الضجيج في شأنه -. وبالفعل، لم يكن يملك الرئيس التركي، خلال اتصال هاتفي بينه وبين الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أمس، سوى أن يأمل من الأخير مواصلة المحادثات مع طهران، وذلك وفق بيان للرئاسة التركية قال إن البحث تناول غزة وإيران و«اتفاقية مكة».

إردوغان يقدم نفسه فاتحاً لا ضد إسرائيل (من الويب)

رأي

لماذا انضمّت تركيا إلى «اتفاقية مكّة»؟

تونج اكوتشن *

من الأفضل فهم قرار تركيا الانضمام إلى «اتفاقية الدفاع المشترك» مع السعودية وباكستان، لا بوصفه محاولة لبناء «كتلة سنّية» جديدة في مواجهة خصم واحد، بل باعتباره جزءاً من جهد تركي أوسع لتحويل فكرتين تزدادان أهمية، هما السيادة الإقليمية والاستقلالية الاستراتيجية، إلى إطار أمني مؤسسي. بالنسبة إلى أنقرة، يتجاوز الميثاق مسألة الدفاع الجماعي. فهو يمنح تركيا فرصة للمساهمة في تشكيل بنية أمنية إقليمية ناشئة، وتعميق التكامل في الصناعات الدفاعية مع شريكين رئيسيين، وتوسيع نطاق نفوذها الجيوسياسي من الخليج إلى القرن الأفريقي. ووضع نفسها داخل الآليات التي ستحدد بصورة متزايدة الأمن في البحر الأحمر والشرق الأوسط الأوسع.

وبالتالي، لا يتعلق الحساب ببساطة بمن صُمّم الميثاق لردعه، بل يتعلق أيضاً بالموقع الذي تريد تركيا أن تحتله في نظام إقليمي يصبح أقل اعتماداً على قوة خارجية واحدة.

الحساب الأساسي لأنقرة: إقليمية الأمن

إن الإطار الذي استخدمه وزير الخارجية حقان فيدان حتى قبل توقيع الاتفاقية كاشفٌ في هذا الصدد؛ فمن وجهة نظر أنقرة، لا ينبغي للدول الإقليمية أن تضطر باستمرار إلى استدعاء «هيمنة» خارجية لحل مشكلاتها الأمنية. بل ينبغي لها أن تطوّر، في ما بينها، قدراً أكبر من التضامن والثقة والمؤسّسية. ومن منظور تركيا، لا تشكّل «اتفاقية مكّة» بديلاً من حلف شمال الأطلسي «الناتو». إنه طبقة إضافية من الأمن، تكمل تحالفات تركيا القائمة، في الوقت نفسه الذي توسّع فيه هامش المناورة أمام أنقرة في الشرق الأوسط.

ويأتي هذا النهج مدفوعاً ببيئة أمنية سريعة التغير. فالحرب مع إيران، وهجمات الصواريخ والطائرات المُسيّرة على دول الخليج، والضغط الحوثي في البحر الأحمر، وتزايد التساؤلات بشأن مدى قابلية المظلة الأمنية الأميركية للتنبؤ، كلها عوامل تدفع الدول الإقليمية إلى تطوير قدر أكبر من القدرة الأمنية الذاتية.

وقد اختارت تركيا ألّا تبقى خارج هذا التحوّل. بل وضعت نفسها في صميمه منذ تأسيسه.

ويمنح ذلك أنقرة فرصة للمساعدة، منذ البداية، في تشكيل القواعد والمعايير وإجراءات صنع القرار في بنية أمنية يمكن أن تتوسّع مستقبلاً. كما أن وصف فيدان لتركيا والسعودية وباكستان بأنها «الدول الأساسية» في المبادرة، إلى جانب قوله إن الميثاق يمكن أن ينفتح في نهاية المطاف أمام دول أخرى، يشير إلى أن أنقرة تنظر إليه باعتباره شيئاً أكبر من ترتيب مؤقّت لمواجهة أزمة.

الجائزة الأكثر ملموسية: الصناعات الدفاعية والتكامل العسكري

بالنسبة إلى تركيا، قد تظهر بعض أوضح فوائد الميثاق في قطاع الصناعات الدفاعية. فإطار التنفيذ الذي أعلنته وزارة الدفاع الوطني التركية لا يشمل فقط شراء الأسلحة والمنظومات، بل أيضاً التطوير المشترك، والإنتاج المشترك، والتعاون التكنولوجي، والصيانة، والدعم اللوجستي. وقد أُدرجت المنظومات غير المأهولة والمستقلة، والحرب الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي تحديداً ضمن مجالات الأولوية.

وينسجم هذا النموذج بصورة وثيقة مع استراتيجية صادرات الدفاع التي طوّرتها تركيا خلال العقد الماضي. فلم تعد أنقرة مهتمّة فقط ببيع المُنتجات الجاهزة. وهي تسعى بصورة متزايدة إلى إنشاء أسواق مُستدامة من خلال الإنتاج المشترك، ونقل التكنولوجيا، والصيانة الطويلة الأمد، ومنظومات صناعية أوسع.

ينبغي النظر إلى دعم تركيا للتحالف البحري للدفاع وتُعد السعودية، في هذه المعادلة، عميلاً رئيسياً ومصدراً قوياً لرأس المال في آن واحد. فميزانية الرياض الدفاعية الكبيرة وهدفها المتمثل في توطين إنتاج الصناعات الدفاعية يخلقان فرصاً للتصنيع المشترك والاستثمار على نطاق واسع، بمشاركة الشركات التركية. ويُعد التعاون بين «بايكار» والسعودية بالفعل أحد الأمثلة الأولى على ذلك.

ويمكن لاتفاقيّة مكّة أن تنقل مثل هذه العلاقات إلى ما هو أبعد من العقود التجارية الفردية، وأن تدمجها ضمن إطار سياسي وعسكري أوسع.

> الأولوية لدى أنقرة ليست، في المقام الأول، الدخول في حرب مباشرة مع الحوثيين، بل تريد أن تصبح إحدى الدول المشاركة في صنع القرارات المتعلّقة بأمن ممر باب المندب-البحر الأحمر-قناة السويس

على امتداد حزام أمني واسع يمتد من شرق البحر المتوسط إلى القرن الأفريقي.

ويمكن لشراكة دفاعية مؤسسية مع السعودية أن تحوّل هذا الحضور من سلسلة من العلاقات الثنائية المنفصلة إلى جزء من نظام إقليمي أوسع. ومن شأن ذلك أن يزيد الثقل السياسي والعسكري لتركيا، ولا سيما في البحر الأحمر وخليج عدن والقرن الأفريقي. كما يمكن للعلاقات الأوثق مع الرياض أن تقرّب أنقرة من مركز صنع القرار الإقليمي.

وقد انخرطت تركيا والسعودية خلال السنوات الأخيرة في مجموعة متزايدة من القضايا، من الدفاع واللوجستيات إلى سوريا والسودان والصومال. وتنقل اتفاقية مكّة هذا التقارب إلى ما هو أبعد من العلاقات بين الزعماء، من خلال تثبيته في لجنة سياسية-عسكرية استراتيجية دائمة تضم وزيري الخارجية والدفاع ورئيسي هيئة الأركان. كما يُخطّط لإنشاء أمانة دائمة في السعودية.

وتوقّع تركيا واضح: فبدلاً من الاعتماد على تنسيق مخصّص لا ينشط إلا عند اندلاع أزمة، تريد أنقرة أن يكون لها مقعد داخل آلية تعمل بصورة مستمرة.

البحر الأحمر جزء من الاستراتيجية نفسها

ينبغي النظر إلى دعم تركيا للتحالف البحري للدفاع فأنقرة لديها بالفعل قوات في قطر، وتدير إحدى أكبر قواعدها العسكرية في الخارج في الصومال، وتنشط في شمال الأطلسي «الناتو». إنها طبقة إضافية من الأمن، تكمل تحالفات تركيا القائمة، في الوقت نفسه الذي توسّع فيه هامش المناورة أمام أنقرة في الشرق الأوسط.

ويأتي هذا النهج مدفوعاً ببيئة أمنية سريعة التغير. فالحرب مع إيران، وهجمات الصواريخ والطائرات المُسيّرة على دول الخليج، والضغط الحوثي في البحر الأحمر، وتزايد التساؤلات بشأن مدى قابلية المظلة الأمنية الأميركية للتنبؤ، كلها عوامل تدفع الدول الإقليمية إلى تطوير قدر أكبر من القدرة الأمنية الذاتية.

وقد اختارت تركيا ألّا تبقى خارج هذا التحوّل. بل وضعت نفسها في صميمه منذ تأسيسه.

ويمنح ذلك أنقرة فرصة للمساعدة، منذ البداية، في تشكيل القواعد والمعايير وإجراءات صنع القرار في بنية أمنية يمكن أن تتوسّع مستقبلاً. كما أن وصف فيدان لتركيا والسعودية وباكستان بأنها «الدول الأساسية» في المبادرة، إلى جانب قوله إن الميثاق يمكن أن ينفتح في نهاية المطاف أمام دول أخرى، يشير إلى أن أنقرة تنظر إليه باعتباره شيئاً أكبر من ترتيب مؤقّت لمواجهة أزمة.

الجائزة الأكثر ملموسية: الصناعات الدفاعية والتكامل العسكري

بالنسبة إلى تركيا، قد تظهر بعض أوضح فوائد الميثاق في قطاع الصناعات الدفاعية. فإطار التنفيذ الذي أعلنته وزارة الدفاع الوطني التركية لا يشمل فقط شراء الأسلحة والمنظومات، بل أيضاً التطوير المشترك، والإنتاج المشترك، والتعاون التكنولوجي، والصيانة، والدعم اللوجستي. وقد أُدرجت المنظومات غير المأهولة والمستقلة، والحرب الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي تحديداً ضمن مجالات الأولوية.

وينسجم هذا النموذج بصورة وثيقة مع استراتيجية صادرات الدفاع التي طوّرتها تركيا خلال العقد الماضي. فلم تعد أنقرة مهتمّة فقط ببيع المُنتجات الجاهزة. وهي تسعى بصورة متزايدة إلى إنشاء أسواق مُستدامة من خلال الإنتاج المشترك، ونقل التكنولوجيا، والصيانة الطويلة الأمد، ومنظومات صناعية أوسع.

وتُعد السعودية، في هذه المعادلة، عميلاً رئيسياً ومصدراً قوياً لرأس المال في آن واحد. فميزانية الرياض الدفاعية الكبيرة وهدفها المتمثل في توطين إنتاج الصناعات الدفاعية يخلقان فرصاً للتصنيع المشترك والاستثمار على نطاق واسع، بمشاركة الشركات التركية. ويُعد التعاون بين «بايكار» والسعودية بالفعل أحد الأمثلة الأولى على ذلك.

ويمكن لاتفاقيّة مكّة أن تنقل مثل هذه العلاقات إلى ما هو أبعد من العقود التجارية الفردية، وأن تدمجها ضمن إطار سياسي وعسكري أوسع.

أمّا باكستان فتقدّم شيئاً مختلفاً؛ فهي تمتلك جيشاً كبيراً وذا خبرة قتالية واسعة، وخبرة متقدّمة في مجال الصواريخ والدفاع الجوي، وخبرة عملياتية واسعة في استخدام المنظومات الصينية، فضلاً عن عقود من التعاون العسكري مع تركيا.

ومن منظور الصناعات الدفاعية التركية، يجمع الهيكل الثلاثي، بالتالي، رأس المال الخليجي والقدرات العسكرية الباكستانية والقدرات التركية السريعة التطور في مجال الإنتاج التكنولوجي ضمن منصة واحدة.

وتكتسب التدريبات البرية والبحرية والجوية المنصوص عليها في الاتفاقية أهمية مماثلة. وكذلك الجهود الرامية إلى تطوير قابلية التشغيل البيني في مجالات مثل الدفاع الجوي والطائرات المُسيّرة وأنظمة الاتصالات.

وبالنسبة إلى أنقرة، قد يعني ذلك فرصة لمواءمة المنظومات التركية مع مخزونات الأسلحة وهياكل القيادة لدى قوتين عسكريتين إقليميتين رئيسيتين، واختبارها ميدانياً، والمساعدة في وضع معايير التصدير المستقبلية. وإذا توسّع الميثاق لاحقاً ليشمل دولاً إضافية، فإن المعايير التي يجري وضعها اليوم داخل الإطار الثلاثي يمكن أن تمتد إلى سوق أوسع بكثير. ومن شأن ذلك أن يمنح الصناعات الدفاعية التركية تأثيراً مضاعفاً كبيراً.

من الخليج إلى القرن الأفريقي

المكسب الرئيسي الثاني لتركيا هو جيوسياسي. فأنقرة لديها بالفعل قوات في قطر، وتدير إحدى أكبر قواعدها العسكرية في الخارج في الصومال، وتنشط بأسيا وشرق أفريقيا تصل إلى البحر المتوسط عبر قناة السويس. وبالتالي، لا تتعلق المسألة بالنسبة إلى أنقرة بحماية السفن فحسب، بل بوجودها على طاولة المفاوضات أثناء تشكيل الترتيبات الأمنية التي تحكم هذا الممر الاستراتيجي المؤدي إلى البحر المتوسط. كما يمنح هذا الإطار القوات البحرية التركية فرصة لتطوير قدراتها على تنفيذ العمليات في الخارج، وتسيير الدوريات المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والوصول اللوجستي.

إذاً، من تستهدف الاتفاقية؟

لا يبدو أن اتفاقية مكّة تستهدف دولة واحدة بعينها بصورة واضحة لا لبس فيها. لكن منطقها الاستراتيجي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهواجس متوازية تتشاركها، بدرجات متفاوتة، أنقرة والرياض وإسلام آباد: الموقف الإقليمي المتزايد العدوانية لإسرائيل واتساع بصمتها العسكرية، ونفوذ إيران في أنحاء الشرق الأوسط. وقد شدّد المسؤولون الأتراك والسعوديون والباكستانيون مراراً على أن الاتفاقية دفاعية وليست موجهة ضد دولة محددة.

ومع ذلك، يمكن فهم الميثاق باعتباره محاولة لإنشاء توازن أوسع للقوى: توازن قادر على رفع كلفة المزيد من التوسع العسكري الإسرائيلي والتحرك الأحادي في المنطقة، مع الحد، في الوقت نفسه، من المجال الاستراتيجي المُتاح لإيران وشبكات حلفائها. وبالنسبة إلى تركيا، تكتسب هذه المعادلة المزدوجة للتوازن أهمية تحديداً لأن أنقرة لا تريد أن تجد نفسها محصورة داخل كتلة معادية لإيران أو لإسرائيل. وبدلاً من ذلك، تسعى إلى إطار أمني إقليمي مرن قادر على تقييد مصدري عدم الاستقرار كليهما، من دون إجبار تركيا على قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية القائمة.

وهناك تمييز مهم آخر: فالاتفاقية لا تعتمد على هياكل القيادة التابعة للقيادة المركزية الأميركية، أو «سنتكوم»، التي أدّت دوراً رئيسياً في دمج رادارات الدفاع الجوي الخليجية في مواجهة تهديدات الصواريخ والطائرات المُسيّرة الإيرانية. وفي الوقت نفسه، تستبعد إسرائيل، التي تقف في قلب اتفاقيات أبراهام، وهي أحدث مشروع تحالف إقليمي لواشنطن. وببقائه خارج كلا الهيكلين، يعقّد الميثاق الحجة القائلة إنه مجرد غطاء لـ«محور سنّي» معادٍ لإيران. وما يبرز بدلاً من ذلك هو منطق التوازن لا المواجهة المباشرة. ومن منظور تركيا، يبدو من المنطقي أيضاً السعي إلى موازنة إسرائيل، وهي قوة نووية تتعارض مصالح أنقرة الجيوسياسية معها بصورة متزايدة في المنطقة، من خلال علاقة استراتيجية أوثق مع قوة نووية أخرى مثل باكستان.

ما الذي تتوقّعه تركيا في نهاية المطاف؟

يمكن في نهاية المطاف جمع توقّعات تركيا من اتفاقية مكّة حول ثلاثة أهداف: التحوّل إلى فاعل إقليمي ومؤسسي في مجال الأمن، وفتح قنوات جديدة لرأس المال والأسواق أمام صناعاتها الدفاعية، وتوسيع نفوذها الاستراتيجي على امتداد ممر الخليج-البحر الأحمر-القرن الأفريقي.

ولا شك في أن بند الدفاع الجماعي مهم بالنسبة إلى أنقرة. لكنّ القيمة الأساسية للميثاق على المدى القريب تكمن بدرجة أقل في ضمانة تلقائية للحرب، وبدرجة أكبر في التنسيق السياسي والعسكري المنتظم، والتدريبات المشتركة، والتكامل التكنولوجي، وآليات الإنتاج المشترك. ولهذا السبب، فإن حسابات تركيا أوسع من مجرد الانضمام إلى جبهة مباشرة ضد إيران.

وتسعى أنقرة إلى بناء بنية مرنة لقوة إقليمية متوسطة تستطيع الاستجابة للمخاوف الأمنية السعودية من دون قطع العلاقات مع إيران بصورة كاملة؛ والحفاظ على عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي من دون جعلها معتمدة بالكامل على الولايات المتحدة؛ والجمع بين علاقتها العسكرية الراسخة مع باكستان ورأس المال الخليجي.

وإذا توسّع الميثاق ليشمل أعضاء جدداً مثل مصر، وأصبحت آلياته المؤسسية عاملة بصورة كاملة، فلن تكون تركيا قد انضمت فحسب إلى تحالف ثلاثي، بل ستكون قد أصبحت إحدى الدول المؤسّسة لبنية أمنية إقليمية ناشئة. وهنا تحديداً يكمن المكسب الاستراتيجي الرئيسي لأنقرة.

* **صحافي تركي، رئيس تحرير «Harici Media»**

الحدث

«فيتو» أميركي على الاتفاق الإيراني - العُماني
طهران لترامب: «هرمز» باقٍ في قبضتنا

إدارة ترامب ابلغت سلطنة عمان اعتراضها على اجزاء من اتفاق لم يعلن بعد، يتضمن إدارة إيرانية - عمانية مشتركة لمضيق هرمز (هت الويب)

مع انتهاء مهلة الستّين يوماً التي نصّت عليها «مذكّرة التفاهم» بين الولايات المتحدة وإيران، من دون التوصّل إلى اتفاق نهائي، ظلّ مضيق هرمز يشكّل العنوان الرئيس للمواجهة المستمرّة في المنطقة. ففيما أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عدم وجود محادثات جارية أو مقرّرة مع طهران، وتمسّك بزعمه أن المضيق «مفتوح ويعمل»، ربطت إيران إعادة فتح الممرّ بتنفيذ واشنطن التزاماتها. ويأتي ذلك في وقت تتكثّف فيه الوساطات الإقليمية، وتتواصل الحوادث العسكرية والبحرية في الخليج، بما يدفع الأوضاع إلى حافّة تصعيد أوسع، قد يقع في أيّ لحظة.

وكتب ترامب، عبر منصّة «تروث سوشال»، أنه «لا توجد محادثات أو نقاشات جارية، أو مقرّرة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، مضيفاً أن الحصار البحري «لا يزال ساري المفعول بالكامل». وجدّد ادّعاءه أن مضيق هرمز «مفتوح ويعمل»، زاعماً أن «جميع الألغام البحرية أزيلت أو فُجّرت». وكان ترامب أعلن، أول من أمس، أنه لا يسعى إلى تمديد «مذكّرة التفاهم»، معتبراً أن إيران «لا تريد التوصّل إلى اتفاق بالصيغة التي أشعر بأنها ضرورية»، ومكرّراً أن الهدف الأساسي بالنسبة إليه هو منعها من امتلاك سلاح نووي. وفي المواقف الإيرانية بعدما عمد ترامب إلى نشر خريطة للمضيق تحمل عبارة: «أرض أميركية جديدة»؛ وهو ما ردّ عليه نائب وزير الخارجية الإيراني، كاظم غريب آبادي، بأن «وهم ترامب بشأن مضيق هرمز سيتمّ تصحيحه قريباً».

أمّا ميدانياً، فأعلنت «هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية» تعرّض سفينة لمَقذوف مجهول في أثناء خروجها من مضيق هرمز، ما ألحق أضراراً بغرفة المحركات. وبالتوازي، أفادت وزارة الدفاع الإماراتية، مساء أمس، برصد «صاروخَين باليستيَّين قادمَين من إيران باتجاه الدولة»، موضحة أن «الأول سقط خارج المياه الإقليمية الإماراتية، فيما سقط الثاني داخلها». وتبدو هذه العملية، في حال صحّتها، بمثابة رسالة تحذيرية من قبل إيران، وإشارة إلى الاستعداد للتصعيد والمبادرة العسكرية، في حال استمرار الحصار الأميركي والإجراءات الحربية في المنطقة.

في هذا الوقت، يستمرّ المسار التفاوضي بين طهران ومسقط بشأن تنظيم المرور في المضيق، لكنه «رغم اقترابه أكثر من مرّة من تحقيق نتائج إيجابية، يتعرّض مؤخراً لضغوط وتدخّلات أميركية مستمرّة. وأفادت قناة «سي بي إس» الأميركية بأن «إدارة ترامب أبلغت سلطنة عمان اعتراضها على أجزاء من اتفاق لم يعلَن بعد، يتضمّن إدارة إيرانية - عمانية مشتركة لمسار خروج السفن من هرمز» -وهو ما أدى إلى تأخير إعلان الاتفاق الذي كان يُفترض أن يبصر النور قبل أيام-. وإذ يدرك الجميع أن التفاهم حول «هرمز» يشكّل معبراً إلزامياً نحو أيّ اتفاق أوسع، فإن عدم توصّل المفاوضات بين عمان وإيران إلى نتيجة إلى الآن، يحول دون نجاح محاولات الوسطاء، سواء قطر وباكستان أو دول أخرى في المنطقة، في إعادة واشنطن وطهران إلى المسار التفاوضي.

في ظلّ هذا الانسداد، يتوسّع النقاش داخل الولايات المتحدة حول مستقبل الانتشار العسكري الأميركي في الخليج. إذ كشفت صحيفة «واشنطن بوست» أن وزارة الدفاع الأميركية درست «إمكان سحب قوات من قواعد كبيرة في المنطقة تعرّضت لأضرار جسيمة خلال الحرب مع إيران»، وهو ما يثير قلقاً خليجياً من «تزايد انكشاف دول المنطقة أمام طهران». وفي السياق نفسه، رأت مجلة «فورين أفيرز» أن «عجز الولايات المتحدة عن حماية حلفائها الخليجيين من الهجمات الإيرانية وعن إبقاء مضيق هرمز مفتوحاً وجّه ضربة إلى الترتيب الأمني الإقليمي الذي تشكّل تحت القيادة الأميركية منذ عام 1991»، والذي يبدو أنه وصل إلى «طريق مسدود».

أمّا في إسرائيل، فتتزايد الدعوات إلى عدم رهن التحرّك العسكري بالموقف الأميركي. إذ قال اللواء في الاحتياط، عوزي ديان، إن إسرائيل تخوض «حرباً من أجل وجودها»، وليس من أجل مضيق هرمز، وإنها لا تستطيع الاعتماد بصورة كاملة على الولايات المتحدة، داعياً إلى «الاستعداد لاحتمال توجيه ضربة استباقية إلى إيران والاحتفاظ بحرية التصرّف عسكرياً». كذلك، أشار الرئيس السابق لـ«شعبة الاستخبارات العسكرية» (أمان) والرئيس الحالي لـ«معهد دراسات الأمن القومي»، تامير هايمان، إلى أن الإيرانيين «يسيطرون على مضيق هرمز، وهم في وضعية تفوّق»، محذراً من أنهم «لن يقفوا مكتوفي الأيدي إذا حاولت الولايات المتحدة فرض ضغط اقتصادي متواصل عليهم».

للتحليل السياسي، غازي الحلفي، أن تطرح «حكومة الزيدي قريباً برنامجاً أكثر تفصيلاً لحصر السلاح، خصوصاً مع ارتفاع مستوى المخاطر الأمنية التي تحيط بالعراق وإيران ودول المنطقة»، معتبراً أن رواية كردستان في شأن الهجوم الإيراني تحتاج إلى أدلة حاسمة، داعياً إلى عدم تحويل الهجوم إلى اتهام سياسي للفصائل أو إيران قبل اكتمال التحقيق.

وفي ظلّ هذه الأوضاع، تأتي زيارة قالیباف إلى بغداد، اليوم، مُحمّلة بملفات متشعّبة. وبحسب مصادر رفيعة المستوى تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن «المباحثات ستتناول أمن المنطقة، والاقتصاد، ومرور النفط العراقي عبر مضيق هرمز، إضافة إلى ملف سلاح الفصائل، ونقل الموقف الإيراني من توجّهات بغداد في هذا الشأن». وتجيء هذه الزيارة في ظلّ محاولة الحكومة الوصول إلى صيغة في شأن السلاح، تمنع الانفجار الداخلي من جهة، وتنفّس الضغوط الأميركية من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، دعا رئيس منظمة «بدر»، هادي العامري، إلى الاعتدال ونبذ الخطاب المتشنّج، مشدّداً، في بيان، على أن ملفّ حصر السلاح «عراقي بامتياز»، وأن أيّ قرار بشأنه يجب أن يكون عراقياً، محذّراً من أن التهديدات الإقليمية»، محذّراً من أن «تكون النتيجة إضعاف قوى المقاومة». ومن جهته، يتوقّع عضو مركز «القمة» القيادي أن «قرارات الحكومة في ملفّ السلاح تعكس تأثيراً أميركياً واضحاً»، مؤكداً أن «الفصائل لا تريد صداماً مع الحكومة، لكنها ترفض الإملاءات الخارجية». وحذّر من أن حصر السلاح بهذه الطريقة يمثّل «إضعافاً للدولة»، كونه يجري في ظلّ وجود قوات أجنبية وانتهاك للسيادة. من جهته، يشير النائب صكر الحميداوي، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «الفصائل تشكّلت من عراقيين وكان لها دور في مواجهة الإرهاب، وبالتالي لا يمكن التعامل معها بمنطق الصدام أو التلويح بقانون مكافحة الإرهاب»، مشدّداً على أن «أيّ تسوية تحتاج إلى مشاورات عميقة، وأن مطالب إخراج القوات الأجنبية وتعزيز قدرات الدولة وحماية الأجواء تمثّل جزءاً من معادلة السيادة». وفي ما يتّصل بالهجوم الأخير على أربيل، يطالب الحميداوي بتحقيق اتحادي مشترك ومحاسبة المتورّطين.

أمّا الباحث السياسي، إبراهيم السراج، فينبّه إلى أن الانجراف وراء مشروع حصر السلاح من دون بحث تداعياته «خطير»، معرباً عن اعتقاده بأن الملفّ «لا يمكن فصله عن ما يجري من تحوّلات في المنطقة. ويقول السراج، لـ«الأخبار»، إن «المطلوب من الحكومة أن تدرك ما يعنيه تسليم السلاح في ظلّ استمرار التهديدات الإقليمية»، محذّراً من أن «تكون النتيجة إضعاف قوى المقاومة». ومن جهته، يتوقّع عضو مركز «القمة» تحقيق اتّحادي مُعلَنة، موضح تشكيك لدى أطراف عراقية.

ويأتي ذلك في وقت دخلت فيه حكومة الزيدي في مواجهة سياسية وإعلامية مع «كتائب حزب الله»، التي صعّدت من خطابها ضدّ الحكومة بعد مرور مئة يوم على عمر الأخيرة، ومع اقتراب مهلة الثلاثين من أيلول المحدّدة للانتهاء من ملفّ «حصر السلاح في يد الدولة». واتهم المسؤول الأمني في الكتائب، أبو مجاهد العساف، الزيدي بالخضوع لتأثيرات أميركية، واضعاً ثلاثة شروط لأيّ تفاهم بشأن السلاح، هي: الانسحاب الكامل للقوات الأميركية، خروج القوات التركية من شمال العراق، وحلّ «البيشمركة». ملوّحاً بالردّ على ما وصفه بأيّ إجراءات حكومية «استفزازية».

وفي تعليقه على ذلك، يرى قيادي في الفصائل، تحدّث إلى «الأخبار»، أن «تقييم المئة يوم لا يعني مهاجمة الزيدي بقدر ما يعني نصحه بعدم الخروج عن المسار الوطني». ويعتبر

> اتّهمت «الكتائب» الزيدي بالخضوع للتأثيرات الأميركية

> انتهاء مهلة التفاوض ينقل الصراع إلى اختبار السيطرة على هرمز

العراق

رفض للتصعيد الكردي ضدّ إيران
المقاومة للزيدي: ثلاثة شروط لحصر السلاح

بغداد ـ فقار فاضل

عشيّة زيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني، محمد باقر قاليباف، اليوم، إلى بغداد، بدت الحكومة العراقية أمام اختبار عسير جديد، في ظلّ استهداف مكتب رئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، بطائرات مُسيّرة، وتصاعد الخلاف بين حكومة علي الزيدي وفصائل المقاومة الرافضة لتسليم سلاحها. وكان أدّعى «جهاز مكافحة الإرهاب» في الإقليم أن مُسيّرة إيرانية استهدفت مكتب بارزاني، ومقرّ إقامة رئيس وكالة الأمن والاستخبارات «باراستن»، فيما تحدّث بارزاني نفسه عن أن «التحقيقات الكردية أثبتت أن الهجوم إيراني»، واعتبر ذلك تصعيداً خطيراً. لكنّ وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، فنّد تلك الاتهامات، مؤكداً أن أيّ هجوم لم ينطلق من الأراضي الإيرانية، ورافضاً أيّ عمل يزعزع الاستقرار؛ علماً أن إقليم كردستان سبق أن شهد هجمات متعدّدة خلال العدوان الأميركي - الإسرائيلي على إيران، وذلك نتيجة استضافته قوات أميركية ومقرّات لجهاز «الموساد». وفي حين أعلنت بغداد تشكيل لجنة تحقيق على خلفية الهجوم على مكتب بارزاني، تحدّثت مصادر سياسية وأمنية عن احتمال وجود «طرف ثالث» يسعى إلى خلط الأوراق وخلق حالة من عدم الاستقرار، وهو ما يجعل الاتهام المباشر موجّه إلى إيران، وغير المستند إلى نتائج

طهران استعدادها لإبرام اتفاق»، وذلك بعدما جرت، بحسب المسؤول، «مناقشات إيجابية» بين الجانبَين.

في المقابل، وفي ما يعاكس تماماً الرواية الأميركية، تؤكد طهران، بالقول والفعل، يومياً، سيطرتها على المضيق. واشترط رئيس «مجلس الشورى» الإيراني، محمد باقر قاليباف، تنفيذ الولايات المتحدة التزاماتها الواردة في «مذكّرة التفاهم» قبل إعادة فتح «هرمز»، محدّداً من بين تلك الشروط «رفع الحصار، والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمّدة، ورفع العقوبات النفطية، وإنهاء التهديدات والعمليات العسكرية على كلّ الجبهات». وفي السياق نفسه، أعلن نائب قائد «الحرس الثوري» الإيراني أن المضيق «يقع تحت سيطرة قواتنا»، معتبراً أن «الولايات المتحدة لا تعرف كيفية التعامل مع الوضع». وذهب أمين «المجلس الأعلى للأمن القومي» الإيراني، محسن رضائي، بدوره، أبعد من ذلك؛ إذ كتب عبر منصة «إكس» أن «الفجوة بين عجز أميركا عن إعادة فتح مضيق هرمز ومطالبتها بسيادتها عليه، أكبر من المسافة البالغة 7000 ميل بين واشنطن والمضيق نفسه»، مضيفاً: «مرحباً بكم في النظام ما بعد الأميركي في الخليج». وجاءت المواقف الإيرانية بعدما عمد ترامب إلى نشر خريطة للمضيق تحمل عبارة: «أرض أميركية جديدة»؛ وهو

تقرير

توسيع الحصار إلى البحر العربي
صنعاء للرياض: كلّ ما يتّصل بـ«أرامكو» هدف

صنعاء ـ رشيد الحداد

في الوقت الذي واصلت فيه قوات صنعاء قصفها مصافي النفط جنوبي السعودية، واستهدفت، أمس، مصفاة تابعة لشركة «أرامكو» في جيزان، علمت «الأخبار»، من مصادر مطّلعة، أن تلك القوات أضافت عشرات الأهداف الحيوية في جيزان ونجران إلى بنك أهدافها العسكري. ويندرج هجوم الثلاثاء، الذي أفاد مصدر عسكري في صنعاء بأنه نُفّذ بعدد من الطائرات المُسيّرة، وجاء ردّاً على اختراق السعودية الأجواء في محافظتَي صعدة وحجة، في إطار سلسلة عمليات بدأت منذ أسبوعَين، واستهدفت منشآت نفط سعودية تابعة لشركة «أرامكو»، من جيزان إلى نجران. وفي هذا الإطار، توقّعت المصادر تصاعد هذه العمليات في جنوب المملكة خلال الفترة القادمة، وذلك ردّاً على تصاعد القصف المدفعي الذي تشنّه قوات سعودية على القرى الحدودية في محافظة صعدة.

وأشارت المصادر إلى أن قوات صنعاء وضعت شركة «أرامكو» بكلّ منشآتها ومرافقها وخزانات النفط وخطوط نقل الخام وموانئ التصدير التابعة لها، في قائمة أهدافها، محذّرةً من أن «مكابرة السعودية ورفضها تنفيذ المطالب اليمنية المشروعة سيكون ثمنهما عصب النفط السعودي». ولفتت إلى أن قوات صنعاء تواصل عزل الموانئ السعودية الواقعة على البحر الأحمر، وستواصل منع مرور سفن المملكة من البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وذلك حتى ترفع الرياض الحصار البحري والجوي الذي تفرضه على اليمن، وتنفّذ التزاماتها. وفي حين أفادت مصادر ملاحية يمنية في الحديدة غربي اليمن، بارتفاع منسوب العبور اليومي في «باب المندب» إلى نحو 30 سفينة يومياً، أكّدت أن القوات البحرية وقوات الدفاع الساحلي في الحديدة لم تسمح لأيّ سفينة سعودية نفطية أو غير نفطية بالمرور من المضيق خلال الأسابيع الماضية، مضيفةً أن عملية الرصد والتتبّع للسفن وناقلات النفط السعودية في البحر الأحمر مستمرّة.

من جهته، ذكر مصدر ملاحي في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، أن أعداد السفن التي ترفع شعار «الشحنة غير سعودية» تزايدت في الآونة الأخيرة، مضيفاً أن شركات التأمين الدولية الزمت الكثير من السفن برفع شعارات تقلّل المخاطر الأمنية في جنوب البحر الأحمر وفي مضيق باب المندب، معتبراً «أسلوب الإفصاح الجديد الذي من خلاله يتمّ تقديم بيانات متكاملة عن نوعية الشحنة والموانئ القادمة منها، والوجهة النهائية لها، وجنسيات طاقم السفينة، وكذلك التأكيد على عدم تبعيتها للسعودية، يُعدّ مؤشراً إلى أن الملاحة السعودية تواجه مأزقاً كبيراً». وحذّر المصدر من أن «كلّ البدائل التي لجأت إليها المملكة لتخفيف ضغط الحظر الملاحي اليمني، آكان بالانعطاف نحو الرجاء الصالح، أو الاتجاه شمالاً نحو البحر الأبيض المتوسط، لن تكون آمنة في حال قرّرت القوات المسلحة الانتقال إلى المرحلة الثانية من معادلة الحصار بالحصار»، مبيّناً أن «الحظر اليمني أوقف مرور 85% من صادرات المملكة النفطية إلى آسيا عبر جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب، والذي يُعدّ الطريق الأقصر بين آسيا وأوروبا». ولم تكتفِ قوات صنعاء بتوسيع نطاق الحظر البحري على السعودية من جنوب البحر الأحمر إلى شماله، بل كشفت مصادر عسكرية مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن القوات البحرية وسّعت من نطاق التتبّع والترصد للسفن السعودية من البحر الأحمر إلى البحر العربي، ملوّحة بـ«مفاجآت» جديدة.

وكانت أعلنت قوات صنعاء تنفيذ 10 عمليات ضدّ سفن نفط سعودية حاولت تجاهل قرار الحظر اليمني، بدءاً من السفينتَين «إنسيليا» و«ليلي» في 22 تموز الماضي، مروراً بالناقلة «إن سي سي غزال» في 28 من الشهر نفسه، والسفينة النفطية «وفاء» شمال البحر الأحمر في الخامس من الشهر الجاري، وانتهاءً بسفينتَي «ديزي» و«تهامة» في خليج عدن. كما تمكّنت تلك القوات من إجبار عشرات السفن السعودية على التراجع والعودة من دون الحاجة إلى استهدافها. وفي حين تتعمّد المملكة إخفاء خسائرها الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناتجة من تراجع حركة الملاحة في موانئها، كشفت سلسلة تقارير نشرتها وكالة «رويترز»، خلال الأيام الماضية، عن حالة إرباك كبيرة تعيشها شركة «أرامكو» حيال عملائها في آسيا، مبيّنةً أن الشركة لجأت، في أب/ أغسطس، إلى تحمّل كلفة ارتفاع النقل وأقساط التأمين، والتي تصل إلى نحو 10 ملايين دولار لكلّ شحنة نفط، فضلاً عن إعلانها خصومات للمشترين الآسيويين بواقع دولارَين لكلّ برميل من النفط العربي الخفيف، إلا أن عملاء «أرامكو» في آسيا وأوروبا اتّجهوا نحو تأمين احتياجاتهم من النفط من مصادر أخرى، وذلك بعد أن تصاعدت الشكوك في قدرة الشركة على تأمين السفن وشحن النفط ووصول الشحنات في مواعيدها المحدّدة.

تقرير

سيناريو التعادل السلبي يتقدّم
نتنياهو يعوّل على تشرذم المعارضة

يحيى دبوق

تكاد استطلاعات الرأي التي تُنشر تباعاً في إسرائيل، بشأن انتخابات «الكنيست» المُقرَّرة في أواخر تشرين الأول المقبل، تستقرّ على تقارب نسبي بين معسكر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ومعسكر خصومه على اختلافهم. صحيح أن النتائج تُظهر أن للخصوم أفضلية نسبية، إلّا أن هؤلاء، يظلّون غير قادرين، وفقاً للتموضعات المختلفة للكتل والأحزاب المعارضة، كما للاستحقاق العددي، على تشكيل ائتلاف يحوز أغلبية 61 عضواً من أصل 120، اللازمة لنيل الثقة؛ وهو ما ينسحب أيضاً على نتنياهو ومعسكره. ويعني ذلك، مبدئياً، في حال الأخذ بنتائج الاستطلاعات، إمكان استمرار إمساك نتنياهو بزمام الحكم والقرار فترة طويلة، وذلك ربطاً باحتمال تكرار الانتخابات لمرّة أو أكثر؛ تفصل بين كلّ منها أشهر، وهي الفرضية التي يجدر الاهتمام بها عند محاولة استقراء جمود الأرقام عشيّة الانتخابات.

في هذا الإطار، يمكن أن يشار إلى الآتي:

- في الأصل، تشكّل استطلاعات الرأي مؤشراً أولياً في سياق زمني يختلف جذرياً في عوامله ومؤثّراته، عمّا سيكون عليه الأمر يوم الاقتراع، ما يعني وجوب التأنّي والحذر لدى تحليل نتائجها. فرغم أن الاستطلاعات تمثّل أداة لقياس اتجاهات الرأي لدى الناخبين، فإنها تبقى صورة لما قد يحصل لاحقاً، لا ما سيحصل بالفعل، في حين أن المتغيّرات قد تقضي إلى قلب الموازين في اللحظات الأخيرة قبيل موعد الانتخابات وفتح مقارّ التصويت، بمعزل عن الظروف والسياقات السابقة.

- على الرغم من أن نتائج استطلاعات الرأي المتعلّقة بتأييد مرشّح معين لرئاسة الحكومة، تُظهر تراجع شعبية هذا المرشح أو ذاك قياساً بمنافسه، وتعطي إشارات على احتمالات نجاح حملته الانتخابية أو فشلها، فإنه لا قيمة فعلية لها، نظراً إلى أن هذا المنصب لا يخضع لتصويت مباشر في صناديق الاقتراع. فمهما بلغت قناعة الناخبين بأن نتنياهو أو أحد خصومه، هو الأجدر بتولّي رئاسة الحكومة، يبقى التكليف حكراً على رئيس الدولة، الذي يعمد إلى اختيار الشخصية التي يرى أنها الأقدر على تأليف حكومة تنال ثقة «الكنيست»، وذلك بناءً على توزيع المقاعد بين الأحزاب والمعسكرات، وبمعزل عن تفضيلات الجمهور.

- رغم أن معسكر نتنياهو الحالي، المكوّن من حزب «الليكود» وأحزاب الصهيونية الدينية والأحزاب «الحريدية»، وكتل يمينية أخرى، لا يُتوقّع له أن يحوز الأغلبية، وفقاً لاستطلاعات الرأي، إلا أنه يبدو أكثر تماسكاً من كتلة الخصوم الأكثر قرباً من الأغلبية. فالتشرذم ما زال طاغياً على هذه الأخيرة، التي تضع مكوّناتها خطوطاً حمراً في ما بينها، وشروطاً تعيق التوافق، وتحدّ من إمكانية التوافق على شخصية واحدة لتكليفها برئاسة الحكومة. ورغم أن حزب غادي آيزنكوت يتصدّر معسكر الخصوم من حيث عدد المقاعد المتوقّعة، فإن شخصيات عديدة داخل هذا المعسكر تتنافس في التطلّع إلى تشكيل الحكومة في حال نيلها التكليف، من بينها، إلى جانب آيزنكوت، كلّ من نفتالي بينت، وأفيغدور ليبرمان، ويائير لبيد.

- هذا التشرذم الداخلي في معسكر المعارضة يمثّل العامل الحاسم الذي قد ينقذ نتنياهو من فقدان السلطة، خصوصاً أن معسكره يحافظ على تماسك نسبي يسهّل عليه تجميع المقاعد لمصلحته، ويجعل فرص استمرار زعيم «الليكود» في الحكم واردة، وبقوة، رغم الفجوة الاستطلاعية الحالية.

- يعني إخفاق أيّ من المعسكرين في تشكيل الحكومة، الذي يمثّل فرضية واردة ومعتدّاً بها، أن إسرائيل ستتّجه إلى إعادة الانتخابات، على نحو ما جرى في الفترة الواقعة بين عامَي 2019 و2022. ففي تلك الفترة، أُجريت خمس انتخابات متلاحقة، إلى أن استقرّ الأمر أخيراً على انتصار معسكر نتنياهو، وتشكيل الحكومة التي تُعدّ من بين أكثر الحكومات استقراراً في تاريخ إسرائيل، رغم ما مرّت به من مطبّات وتغييرات، وما سبق تأليفها من تذبذب وتهديد بسقوط نتنياهو نهائياً من الحياة السياسية.

وتعني فرضية كهذه، بقاء نتنياهو وائتلافه ممسكَين بزمام القرار الأمني والسياسي في إسرائيل، مع صلاحيات شبه كاملة، طوال مدّة الانتخابات وإعادتها مرّة أو مراراً. كما يعني بقاء التطرّف في القرارات على حاله، وربّما ازدياده، وذلك طلباً لرضى الجمهور الإسرائيلي، الذي يفاضل بين المتطرّفين، وليس بين برامج سياسية.

> المعارضة لها رؤوس متعدّدة بعكس معسكر نتنياهو المتماسك

نتنياهو سيبقى في السلطة إذا تعادلت الأرقام بين المعارضة والائتلاف (هت الويب)

تقرير

المدرب الأجنبي «الآمر الناهي»... واللبناني أمام مستقبل مجهول

عباس عطوي خارج نادي النجمة. وفادي الكاخي خارج نادي جوّيا. مدربان شابان اصبحا من دون عمل. والسبب المدرب الاجنبي الذي يختار مساعديه. مايضع مستقبل المدربين اللبنانيين في مهبّ الريح. فما هي اسباب عدم ثقة الاندية المنافسة على الالقاب بالمدرب الشاب؟

مدربان شابان اصبحا من دون عمل في ظرف اسبوع واحد بعدما اديا دورا مؤثرا في فريقيهما (طلال سلمان)

لا يخفى أنه عندما يكون البحث عن لقب الدوري اللبناني لكرة القدم، يصبح اسم المدرب الأجنبي هو الخيار الأول، بينما يتحوّل المدرب المحلي، وتحديداً الشاب، إلى خيارٍ غير مطروح أيّاً كانت أفكاره أو تجاربه أو النتائج التي حققها.

مدربان شابان أصبحا من دون عملٍ في ظرف أسبوع واحد بعدما أديا دوراً مؤثّراً في فريقيهما خلال الموسم المنتهي، وهما فادي الكاخي الذي عمل بدايةً مساعداً للمدرب الفني يوسف الجوهري قبل أن يتسلّم الدفة الفنية بعد خروج الأخير من نادي جوّيا، وعباس عطوي الذي هبّ لإنقاذ النجمة بعد بداية موسمٍ مضطربة، وذلك من منصب المدرب المساعد. تجربة الكاخي مع الفريق الجنوبي كانت نموذجاً واضحاً لمدرب شاب فرض أفكاره الخاصة في أسلوب فريقه، ما انعكس أداءً ونتائج أفضل في المراحل الأخيرة من عمر الدوري. والأمر نفسه ينطبق على عطوي، الذي قدّم عملاً جيّداً مع النجمة، مستفيداً من معرفته الكبيرة بأجواء النادي والضغوط المحيطة به دائماً، وبعقلية اللاعبين الموجودين في الفريق، مستغلاً طبعاً شخصيته القوية وخبرته الطويلة في الملاعب. لكن كل ما قدّمه الثنائي المذكور لم يكن كافياً لاستمرارهما مع فريقيهما، والسبب بحسب ما أبلغا أن المدربَين الأجنبيَّين اللذين سيتولّيان المهمة في الموسم المقبل يريدان مساعدين وافدين من الخارج.

للنادي رأي أيضاً

طبعاً هو حقّ مشروع للمدرب أن يختار مساعديه بنفسه، لكن أيضاً يحق للنادي أن يفرض مدرباً محلياً ضمن جهازه، وهي مسألة لا شك أنها تحمل إيجابيات أكثر من السلبيات، وخصوصاً أن «ابن البلد» يمكن أن يضيء الطريق للمدرب الأجنبي من أجل التعامل مع ظروف كرة القدم المحلية المتشعّبة في أحيانٍ كثيرة.

الواضح أن الأندية المنافسة تفكّر بشكل رئيس باللقب دون أي أمرٍ آخر، وهو ما يدفعها إلى وضع كامل ثقتها بالمدرب الأجنبي الذي يعتبر خياراً آمناً، بينما لا تمانع الأندية الهادفة إلى بناء فريق أو تجنّب الهبوط لا أكثر بمنح المدرب المحلي الشاب مقعد المدير الفني.

> يُعتبر المدرب الأجنبي خياراً آمناً بالنسبة إلى الأندية المنافسة على اللقب

هذه العقلية تضع هذا المدرب أمام معادلة صعبة جداً بحيث يُطلب منه أن يثبت نفسه، لكنه لا يحصل على كامل الصلاحيات أو المساحة مع فريق قوي من أجل أن يؤكد مقدراته ويقدّم أفكاره.

نقطةٌ يشير إليها عطوي في حديثه إلى «الأخبار»، إذ يقول: «لا بدّ أن يكون هناك وجود للمدرب اللبناني في الأجهزة الفنية، سواءً مع الأندية أو مع المنتخبات، إذ إن هذا المدرب يعرف تماماً خبايا اللعبة المحلية والفريق، ويمكنه أيضاً أن يكمل المهمة في حال إقالة الأجنبي أو استقالته، وذلك لكيلا يكون هناك أي فراغ مؤثر سلباً على الفريق».

ويعتبر عطوي أن المدرب اللبناني لا يُعطى الصلاحيات نفسها التي يحصل عليها نظيره الأجنبي، وخصوصاً في ما خصّ إرساء الانضباط وعدم التدخل في عمله. ويضيف: «ببساطة هذا التفكير غير منطقي. هنا يمكن أن أعطي مثلاً بسيطاً: لقد استقدم النجمة 3 مدربين أجانب هذا الموسم من دون أن يفوز باللقب، بينما وضع الأنصار ثقته بمدرب محلي شاب هو سامي الشوم، فتوّج بطلاً».

الثقة المفقودة

لكن كيف يمكن صناعة مدرب لبناني إذا كانت الأندية المحلية لا تمنحه فرصة الاستمرار؟

مدربٌ شاب رفض الكشف عن اسمه يجيب عن هذا السؤال بقوله: «كل ما نحتاج إليه هو الثقة التي لا تعطيها الإدارات لنا، إذ حتى لو قدّم فريقك أداءً جيّداً أو فاز بالبطولة، تجد أن النادي يبحث عن مدرب أجنبي، وهذا يشكّل خطراً على مستقبل المدربين اللبنانيين». هذا الكلام لا يعني أن المدرب الأجنبي غير مفيد، بل على العكس، لأن وجود مدربين من مدارس كروية مختلفة هو حاجة ملحّة، خصوصاً إذا كانوا أصحاب خبرة ويضيفون معرفة جديدة إلى اللعبة. لكن المشكلة هي في عدم إعطاء دور، مساعدٍ حتى، للمدرب اللبناني لكي يتعلّم ويطوّر نفسه عبر عمله اليومي مع الأجانب. باختصار، يملك المدربون اللبنانيون الشبان الطموح والأفكار، لكنهم لا يجدون النادي الذي يمنحهم الوقت الكافي لتحويل هذه الأفكار إلى مشروعٍ ناجح. وعندما يصبح الطريق إلى مقاعد «الأندية الألقاب» شبه مغلق، تصبح خسارة الجيل الجديد من المدربين حتمية، وينتفي دورهم مستقبلاً في كرة القدم اللبنانية.

(الأخبار)

أخبار عالميّة

فيفا يُطيح بمديره التنفيذي

أنهى الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) عمل مديره التنفيذي للعمليات كيفن لامور، وذلك بعد انتقاده خطة رئيس الاتحاد جياني إنفانتينو لبيع حصة من الحقوق التجارية لكأس العالم لمستثمرين خارجيين.

وأكّد فيفا الخبر لـ«سكاي نيوز» قائلاً في بيان: «يؤكّد الاتحاد الدولي لكرة القدم أنّ علاقة العمل بين فيفا وكيفن لامور، بصفته مديراً تنفيذياً للعمليات، انتهت في 17 أغسطس/آب 2026».

وأضاف البيان: «يشكر فيفا كيفن على خدمته على مدى عامَين، ويتمنّى له كل التوفيق في المستقبل. ولن يُدلى بأي تعليق آخر بشأن هذا الموضوع».

وكان لامور قد صرّح لوكالة «أسوشيتد برس» في 31 يوليو/تموز الماضي منتقداً إنفانتينو، وسط تداعيات مقترح فيفا لبَيع حصة من الحقوق التجارية لكأس العالم.

وقال لامور حينها: «لا يجب فقط عدم المضي قدماً في هذا المشروع، بل حان الوقت الآن لقادة عالم كرة القدم لأن يطرحوا على أنفسهم الأسئلة الصحيحة، ويتّخذوا القرارات الصحيحة».

وأضاف: «وإذا كان ذلك يعني فقدان وظيفتي، فليكن. سأتفهّم هذا القرار وأحترمه. على الأقل سأنام قرير العين الليلة».

«بريميرليغ» يسمح ببث محادثات الحكّام واللاعبين

حسمَ الدوري الإنكليزي الممتاز اتفاقاً يُسمَح بموجبه لأوّل مرة ببث المحادثات الصوتية التي تدور بين الحكام واللاعبين داخل الملعب خلال البث المباشر للمباريات، وذلك ضمن خطة لتوسيع تقنية «كاميرا الحكم» (RefCam).

فبعد نجاح تجربة الكاميرات المثبتة على رأس الحكام في تحسين المشاهدة التكتيكية الموسم الماضي، تنتقل كرة القدم الإنكليزية خطوات جديدة نحو كسر العزلة التلفزيونية واللحاق بركب رياضات مثل: الرغبي، والكريكيت، والرياضات الأميركية التي تعتمد الميكروفونات والكاميرات داخل غرف الملابس والملاعب منذ سنوات.

وأشارت صحيفة «ذا غارديان» (The Guardian) البريطانية إلى أنّ هذه الخطوة تأتي استجابةً لضغوط الناقلين المحليين (سكاي سبورتس وتي إن تي سبورتس)، ورغبةً من رابطة الدوري وهيئة التحكيم الإنكليزية في الانفتاح التكنولوجي وتحسين تجربة المشاهدة الجماهيرية.

كلمات متقاطعة 5157

أفقيا

1- من الشخصيات الدينية في العالم - 2- جذب وجرّ بعنف - أرض - 3- نهر فرنسي - أحرف متشابهة - 4- آثار فرعونية كناية عن عوامير حجرية طويلة - صفة مكان مجدب - 5- فك العقدة - مسكن الرهبان - أنا بالأجنبية - 6- يستخرج من الشمندر - كأس ماء - شركة نفط - 7- خلاف لياليهم - 8- بلدة لبنانية في قضاء البترون - تدفق الماء - 9- تصغير كلمة جنب - دمع يغمر العين ولا يسيل - 10- شاعر فرنسي راحل

عمودياً

1- منطقة في طرابلس - بئر عميقة - 2- أرجوك - من الألوان - 3- مؤذن الرسول - بلدة بقاعية إليها نُفيت حكومة إستقلال لبنان - 4- طلب العمل - يمرّ - 5- خنزير برّي - موقع أثري في غواتيمالا - 6- حارس مرمى أرجنتيني - 7- شهر هجري - بواسطته - مأوى الدجاج - 8- إشعال النار - صفة من جرّب الأمور - 9- ملعب المدرسة - أحرف متشابهة - 10- فنانة مسرحية لبنانية مشهورة أسست مع مجموعة من الفنانين اللبنانيين محترف بيروت للمسرح

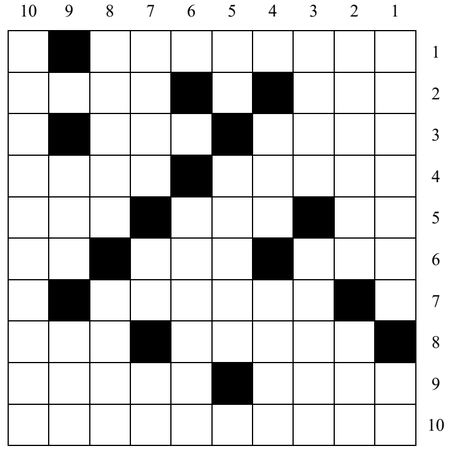

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- قطر – طرابلس – 2- يافا – كوستو – 3- سو – باولي – 4- بوبانة – ولس – 5- نس – لي – كنار – 6- مانوس – با – 7- رياش – البا – 8- يفك – ين – يمن – 9- حرامي – كربس – 10- موريس عواد

عمودياً

1- قيس بن ذريح – 2- طاووس – يفرم – 3- رف – ماكاو – 4- ابالاش – مر – 5- أنين – ي ي ي – 6- ركوة – وان – 7- أول – كسل – كح – 8- بسيون – بيرو – 9- لت – لا بامبا – 10- سويسرا – نسدّ

sudoku 5157

		2				9		
7	8			3			5	
	1			5	4	2		3
		1					3	5
8			4				2	
5		7		8		1		4
	3						9	
			5	4	1			
4	2			6	9		1	

حلول الشبكة السابقة

2	9	1	3	8	6	4	7	5
7	3	8	5	4	1	9	6	2
5	6	4	2	7	9	1	3	8
6	2	7	4	1	3	8	5	9
9	1	3	7	5	8	6	2	4
4	8	5	6	9	2	3	1	7
1	5	6	9	2	4	7	8	3
8	4	2	1	3	7	5	9	6
3	7	9	8	6	5	2	4	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 454

كلمة السر من 6 حروف: عاصمة إحدى الدول الأفريقية

القاهرة – ابوجا – اكرا – بورت لويس – بانجول – بلد – تونس – تل – جوبا – دكار – ظل – كيغالي – لوساكا – لومي – مابوتو – مصر – نيامي – هراري – ويندهوك – وطن

ا	ب	و	ر	ت	ل	و	ي	س	ا
ب	ك	و	ه	د	ن	ي	و	ر	ج
و	ك	ي	غ	ا	ل	ي	ك	ه	و
ج	د	ل	ب	ل	ي	ا	ة	ر	ت
ي	م	ا	ي	ن	و	ر	ل	ا	و
ت	س	ن	و	ت	ه	ج	ظ	ر	ب
ل	و	م	ي	ا	د	ي	ن	ي	ا
ر	ت	غ	ق	ك	و	ط	ن	ا	م
ص	ل	ل	ا	ا	ج	و	ب	ا	ب
م	ا	ر	ل	و	س	ا	ك	ا	ا

حلول الشبكة السابقة: المغول

عملية حسابية 454

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	–		٪		=	23
+		X		X		
	X		٪	6	=	7
٪		٪		X		
	X	5	X		=	90
=		=		=		
25		9		72		

حلول الشبكة السابقة

29	+	36	٪	5	=	13
–		٪		X		
7	X	6	٪	3	=	14
X		X		X		
4	X	8	X	3	=	96
=		=		=		
88		48		45		

شبكة العنكبوت 454

إعداد نعوم مسعود

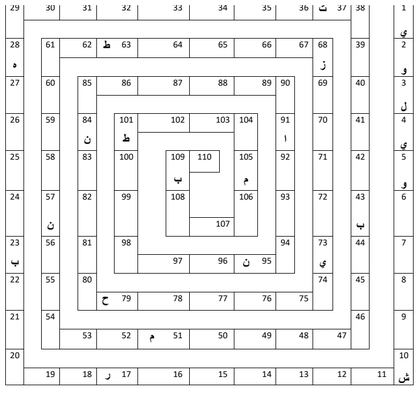

1 – 5 الشهر السابع في التقويم الغريغوري
4 – 17 كاتب لبناني راحل ابو الرواية اللبنانية الحديثة له « لا تدمت جذور في السماء »
16 – 21 بلدة لبنانية في قضاء بعبدا
21 – 28 مطار فرنسي
26 – 37 باحثة وسيدة مجتمع مصرية راحلة كانت يوما السيدة الاولى في مصر
35 – 40 ماركة سيارات
40 – 48 أول عربي ومصري حائز على جائزة نوبل في الأدب
48 – 51 دبجور
50 – 57 الأسم المعروفة به فاطمة زوجة امير المؤمنين علي بن ابي طالب
57 – 65 مطلة مصرية راحلة من اقلامها « الخطايا »
64 – 73 من اشهر علماء العربية ومعاجمها له كتاب « القاموس المحيط »
72 – 76 عملة عربية
74 – 86 اغنية لعبد الحليم حافظ
85 – 91 دولة اسيوية
90 – 95 مشروب ساخن
95 – 101 عاصمة موريتانيا
101 – 105 بندورة
105 – 110 عاصمة غينيا الاستوائية السابقة

حل شبكة العنكبوت السابقة

الملحد – حديقة النبي – نبيل العربي – بيريسترويكا – كاسك يا وطن – طاجّر – جريمة في قطار الشرق السريع – عرسال – اليسار كركلا – لارنكا – كاميرون – نجلاء فتحي – حيتان – انفجار – ارسنال – البا – آتنا – تانئير

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5157

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب وصحافي مصري (1873- 1921). من مؤلفاته « الصحائف السود » و « التجاريب »

1+2+3+5+7 = موقع أثري في المغرب ■ 10+8+6+4 = عاصمتها أوتاوا ■ 9+11 = عملة آسيوية

حل الشبكة الماضية: رينيه ماغريت

حرب الإبادة

تدمير معتقل الخيام: إسرائيل تغتال الذاكـرة أيضاً

دمر الاحتلال أخيراً معتقل الخيام بشكل كامل، هذا الموقع الذي ارتبط بالاعتقال والتعذيب خلال احتلال الجنوب. بعد التحرير، تحوّل المعتقل إلى موقع للذاكرة، يحفظ شهادات الأسرى وآثار التجربة التي عاشوها. لكن هدمه يزيل شاهداً مادياً على الذاكرة، ويجعل توثيقها أكثر اعتماداً على الشهادات والصور والوثائق، ويفرض هيمنة جديدة في تحديد ما يبقى من التاريخ، وما الذي يختفي منه

غادة حداد

أظهرت صور التقطتها الأقمار الاصطناعية التي نشرت في بداية الشهر الحالي، تدمير الاحتلال الإسرائيلي الكامل لمعتقل الخيام في جنوب لبنان. هذا المبنى الذي شهد سنوات من التعذيب والتعدي على الجنوبيين من قبل القوات الإسرائيلية وعملائها في لبنان، خصوصاً «جيش لبنان الجنوبي» المعروف بـ «جيش لحد».

من ثكنة فرنسية إلى التدمير

كان المعتقل في الأصل ثكنةً عسكرية بُنيت خلال الانتداب الفرنسي، وتحول عام 1985 إلى مركز الاعتقال والتعذيب والاستجواب الرئيسي في المنطقة، بإدارة «جيش لبنان الجنوبي». هنا، مارس الاحتلال أشكالاً عدة من التعذيب، من الصدمات الكهربائية، والضرب بالكابلات والأسلاك، والتعليق من اليدين أو من السقف، والحرمان من النوم والطعام والماء، والحبس الانفرادي لفترات طويلة، والتهديد بإيذاء أفراد العائلة، والتعرية والإذلال، واستخدام الماء أثناء

> تأتي قيمة المعتقل من الأسرى، من قصصهم وآلامهم

التعذيب، والحبس في زنزانات ضيقة ومظلمة، والحرمان من العلاج الطبي.

أغلب مَن مرّوا على هذا السجن كانوا من اللبنانيين، وكانوا مقاومين أو تعاونوا مع المقاومة. كما اعتُقل داخله ما لا يقل عن 130 امرأة وطفلاً، من دون محاكمة، ومُنعوا من التواصل مع محامين. وبشكل عام، تتضارب الأرقام حول عدد الأسرى الذين مروا على المعتقل، وهي تراوح بين 2000 و5000 أسير. كما لم يُسمح للصليب الأحمر الدولي بزيارة الأسرى قبل تشرين الأول (أكتوبر) عام 1995، بعد ضغوط دولية.

عند تحرير الجنوب، هبّ الجنوبيون إلى المعتقل لتحرير الأسرى من زنازينهم. خلعوا الأبواب وحطموا بعضها، ولم يفكروا في البحث عن مفاتيحها. كان المعتقل كابوساً ثقيلاً في ذاكرة الجنوبيين، واقتحامهم له كان انفجاراً لغضب متراكم، بحجم ما اختزنه المكان من قهر وتعذيب وإذلال.

بعد التحرير، تحول المعتقل إلى موقع للذاكرة وموقع يوثق تجربة

المعتقلين والتعذيب والاحتلال. وهذا ما يحاول الاحتلال جاهداً منع توثيقه، فهو يقدم نفسه «الدولة» الديمقراطية والحضارية الوحيدة في الشرق، وتعمل ماكينته الدعائية على نفي أو تبرير الجرائم التي يرتكبها. لهذا، لجأ خلال حرب تموز (يوليو) 2006 إلى قصف المعتقل وتدمير جزء منه، قبل أن يمحي أثر المبنى في هذه الحرب. بقي الموقع شاهداً على مرحلة الاحتلال، وجاء تدميره الكامل اليوم ليزيل ما تبقى من البناء.

القيمة التاريخية

لا تتمثل قيمة هذا المبنى بالبناء، أو بفكرة أنّ سجناً قد دُمّر. هو يختزن تاريخاً من الاحتلال وممارساته في الجنوب، وبقاؤه يعني الحفاظ على توثيق لحقبة امتدت لخمسة عشر عاماً في الخيام.

كان لمعتقل الخيام، وغيره من معتقلات الاحتلال، قيمة تاريخية بما اختزنته من الذين مرّوا فيها، وما تعرضوا له في داخلها، وما مثّله وجودهم فيها من علاقة قوة ومقاومة. فالسجون تُعرّف بمن اعتُقل فيها، لا بالسجّان، فهو قد يتغيّر، والنظام السياسي قد يسقط، والاحتلال قد ينسحب، لكن هوية المكان التاريخية تبقى مرتبطة بمن احتُجز فيه، وبسبب احتجازه، وبما تعرّض له.

تأتي قيمة معتقل الخيام من الأسرى، من قصصهم وآلامهم. ومن كونه أداة في منظومة الاحتلال والسيطرة على الجنوب. بعد انتهاء الحروب وسقوط الأنظمة، بقيت معتقلات ومراكز التعذيب لارتباطها بتاريخ المعتقلين والضحايا.

معتقلات للذاكرة

في بولندا، تحوّل أوشفيتز، أحد أكبر مجمّعات معسكرات الاعتقال والإبادة النازية، إلى متحف يوثّق قتل أكثر من مليون شخص، معظمهم من اليهود. ويحافظ على أجزاء أساسية منه، من الثكنات، والأسلاك الشائكة، والأرصفة، وغرف الغاز، والمحارق وغيرها. وتؤكد اليونسكو أنّ بقاء هذه العناصر المادية هو الذي يمنح الموقع قدرته على تقديم دليل أصلي ومباشر على الجريمة، وتعتبره «مكاناً أساسياً للذاكرة البشرية» ونقل المعرفة إلى الأجيال المقبلة، وتحذّر من أخطار الأيديولوجيات المتطرفة وإنكار الجرائم ضد الإنسانية.

وفي الأرجنتين، تحولت مدرسة الميكانيكا البحرية التابعة للأرجنتين (ESMA) إلى أحد أهم مراكز الاعتقال السري والتعذيب والقتل خلال الدكتاتورية العسكرية بين عامَي 1976 و1983. واعتُقل فيها أكثر من 5 آلاف شخص، وتعرض المعتقلون للتعذيب والاختفاء القسري، وارتُكبت فيها أيضاً جرائم مرتبطة بسرقة أطفال المعتقلين. وبعد سقوط النظام، حُفظ المبنى، وأصبح متحفاً وموقعاً للذاكرة، ودليلاً قضائياً، إذ كان محمياً منذ عام 1998 بسبب الجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت فيه، ومُنعت التغييرات التي يمكن أن تمحو آثاره. وفي تشيلي، حُفظت فيلا غريمالدي، أحد أهم مراكز الاعتقال والتعذيب السرية التابعة لدكتاتورية أوغستو بينوشيه، وسُجن فيها نحو 4500 معتقل سياسي، واختفى 228 منهم بحسب المجلس الوطني للآثار في تشيلي.

العلاقة المادية مع السجون

ترتبط قيمة الجدران بقدرتها على الشهادة. فالسجون هي بناء مادي لعلاقة السلطة. في معتقل الخيام، لم تكن الجدران منفصلة عن منظومة الاحتلال التي أنشأته وأدارته، وكان التعذيب في صلب تلك المنظومة. كان المعتقل جزءاً من آلية السيطرة على الجنوب، ومن محاولة إخضاع من قاوم الاحتلال أو تعاون مع المقاومة، وانتزاع المعلومات منه وكسر إرادته وعزله عن محيطه.

لن يؤدي هدمه إلى محو ما حدث من الذاكرة، لكنه يغيّر طبيعة الأدلة التي يمكن الاستناد إليها، ليصبح ما حدث معتمداً أكثر على شهادات المعتقلين، وعلى الرواية الشفوية والوثائق والصور. وذلك ضمن آلية سيطرة جديدة، يفعل احتلال جديد. الأول ينشئ معتقلاً، ويعذّب ويُعتدي على الكرامة الإنسانية للجنوبيين، والاحتلال الثاني يسعى جاهدًا إلى محو أثر جرائمه، في محاولة لإعادة كتابة تاريخ الجنوب بشكل عام.

يفرض تهديم المعتقل سؤالاً حول من يملك السلطة على الذاكرة نفسها. وفي حالة معتقل الخيام، تبدو المسألة أكثر وضوحاً. فقد درس الباحث أحمد بيضون المعتقل بوصفه موقعاً تتقاطع فيه الذاكرة مع السياسة، مشيراً إلى محاولات التلاعب بتاريخ المعتقل واحتكار كتابته، وإلى ضرورة الحفاظ على آثاره في مواجهة محاولات المحو وإعادة صياغة تاريخه. ويحدد بيضون ثلاثة مصادر أساسية يمكن من خلالها حفظ ذاكرة المعتقل، مقابلات مع المعتقلين السابقين، والأرشيفات، المكان المادي للمعتقل.

بدورها، تناولت الباحثة مادونا كالوسيان معتقل الخيام بوصفه موقعاً تتقاطع فيه الذاكرة مع التمثيل السياسي والبصري، وترى أن تاريخه خضع لعمليات من إعادة التشكيل والتأويل من جانب جهات سياسية مختلفة. وبذلك لا يتعلق الصراع حول الموقع ببقائه المادي فقط، بل أيضاً بمن يملك القدرة على تحديد معناه، وأي روايات وتجارب تصبح جزءاً من الذاكرة العامة وأيها تُهمَّش أو تُستبعد.

فالمجتمعات لا تتذكر كل شيء بالطريقة نفسها، ولا تُعرض كل روايات الماضي في المجال العام بالقدر نفسه. هناك دائماً اختيارات تتعلق بما يُحفظ، وما يُعرض، وما يتحول إلى نصب أو متحف، وما يُدرّس أو يُورّشف، وما يبقى خارج الرواية العامة. وبقاء المكان لا يفرض بالضرورة رواية واحدة، بل يبقي أمام الأجيال مادة يمكن رؤيتها وقراءتها ومساءلتها ومقارنتها بالشهادات والوثائق.

حلقة خاصة

«المنار» تستعيد مسار المواجهة حول قلعة الشقيف ـ أرنون

أمس، استعادت قناة «المنار» في حلقة خاصة بعنوان «204... طريقٌ إلى التحرير» مسار المواجهة بين المقاومة والاحتلال الإسرائيلي حول قلعة الشقيف ـ أرنون، مستندة إلى أرشيف العمليات التي استهدفت الموقع خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للجنوب، ومقدمة للمرة الأولى، مشاهد من العمليات الأخيرة التي سبقت الهدنة وصوراً ميدانية لم تُعرض سابقاً.

وتقوم الحلقة التي قدمتها منار صباغ واستضافت فيها الإعلامي عباس فنيش، على فكرة مركزية مفادها أن المواجهة مع الاحتلال لا تُقاس بعملية منفردة أو حدث عسكري عابر، بل بتراكم طويل من العمليات والضغوط التي يمكن أن تحول بقاء القوات المحتلة إلى كلفة متصاعدة، وصولاً إلى الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب في أيار (مايو) 2000.

جردة حساب

وبحسب المعطيات التي عرضتها القناة، تعرضت قوات الاحتلال الإسرائيلية في منطقة قلعة الشقيف ـ أرنون إلى 204 عمليات بين 4 حزيران 1984 و23 أيار 2000. وتوزعت هذه العمليات، وفق إحصاءات خاصة عرضتها في حلقة الأمس، على 89 عملية قصف مدفعي، و22 قصفاً صاروخياً، وإطلاق صاروخين موجّهين، و53 هجوماً إنساداياً، و23 عبوة ناسفة، و14 كميناً، إضافة إلى مواجهة واحدة.

وينقسم هذا المسار إلى ثلاث مراحل أساسية، تظهر من خلالها كيفية انتقال العمليات من بدايات محدودة إلى وتيرة أكثر كثافة قبيل الانسحاب الإسرائيلي.

ففي المرحلة الممتدة بين 4 حزيران 1984 و21 شباط 1988، نفذت المقاومة 10 عمليات، بينها خمسة قصف مدفعي وهجومان إنساديان وثلاث عبوات ناسفة. واعترف العدو الإسرائيلي خلال هذه المرحلة بسقوط أربعة جرحى وتدمير آلية.

أما المرحلة الممتدة من 19 أيار 1992 إلى 6 تموز 1995، فشهدت 29 عملية توزعت بين 11 قصفاً مدفعياً، وخمسة هجمات إنسادية، وثماني عبوات ناسفة، وخمسة كمائن. وبحسب الأرقام الإسرائيلية مقتل 25 جندياً وإصابة 67 آخرين، إلى جانب خسائر في سيارات وآليات وملالات ودبابة ومنشآت وتحصينات داخل موقع القلعة.

وتتوقف الحلقة بصورة خاصة عند «عملية العلم» التي نفذت في 19 آب 1994 في تلة الدبشة المشرفة على الموقع العسكري الإسرائيلي والقريبة من قلعة الشقيف. واستعرضت «المنار» تفاصيل العملية، حيث جرى تفخيخ علم في الموقع، قبل أن يتوجه جنود وضباط إسرائيليون لإنزاله، لتنطلق العبوة عند سحب السارية، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوفهم.

وتربط الحلقة بين تصاعد العمليات وبين انتقال تداعياتها إلى المستوى السياسي والعسكري الإسرائيلي، مشيرة إلى زيارة منسق أعمال حكومة الاحتلال في لبنان آنذاك أوري أورباني وقائد ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» أنطوان لحد إلى مكان إحدى العمليات عام 1993، وإلى تصريح منسوب إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق شامير عام 1995 تحدث فيه عن إيلام موجة العمليات.

لكن التحول الأكبر، بحسب الأرقام التي عرضتها الحلقة، جاء خلال المرحلة الأخيرة الممتدة من 6 تموز 1996 إلى 23 أيار 2000، إذ ارتفع عدد العمليات إلى 164 عملية. وشملت هذه المرحلة 73 قصفاً مدفعياً، و22 قصفاً صاروخياً، وإطلاق صاروخين موجّهين، و45 هجوماً إنسادياً، و12 عبوة ناسفة، وتسعة كمائن ومواجهة واحدة.

وتقول الحلقة إن هذه العمليات أدت، وفق الاعترافات الإسرائيلية التي استندت إليها، إلى مقتل 21 إسرائيلياً وإصابة 95، فضلاً عن تدمير أو إصابة 12 آلية، وإصابة أربع دبابات، وتدمير منشآت ودشم داخل موقع القلعة.

مسار نموذجي

ولا تقدم الحلقة قلعة الشقيف باعتبارها مجرد موقع جغرافي أو منشأة عسكرية، بل تجعل منها نموذجاً لمسار أوسع في تجربة المقاومة جنوب لبنان. فالرقم «204» يتحول في سردية الحلقة إلى عنوان لمسار تراكمي بدأ بعمليات محدودة في ثمانينيات القرن الماضي، ثم تصاعد تدريجياً، قبل أن يبلغ ذروته في السنوات الأخيرة من الاحتلال وصولاً إلى الانسحاب الإسرائيلي عام 2000.

ومن هذه الزاوية، تربط «المنار» بين تجربة قلعة الشقيف في فترة الاحتلال السابقة والمواجهة التي يشهدها جنوب لبنان في عام 2026، معتبرة أن عودة المواجهة لا تعني بداية مسار جديد بالكامل، بل استئنافاً لتجربة ترى أن عامل الزمن يمكن أن يتحول من مصلحة المحتل إلى مصدر ضغط عليه.

وعرضت القناة للمرة الأولى مشاهد جوية مصوّرة من الميدان لعمليات المقاومة في الأسبوع الأخير من الحرب، استهدفت فيها مواقع وآليات عسكرية إسرائيلية في الشقيف. وتتضمن اللقطات استهداف آلية عسكرية مموهة، واستهداف جرافة «دي 9»، إضافة إلى استهداف دبابة «ميركافا»، مع تحديد الأهداف على الصور قبل ظهور لحظات الاستهداف وآثارها. وتأتي هذه المشاهد لتقدم جانباً بصرياً من المواجهة الميدانية، وتربط بين ما تعرضه الحلقة من وقائع حديثة وبين سرديتها حول استمرار العمليات في محيط المواقع العسكرية الإسرائيلية.

وهكذا تنتهي الحلقة إلى خلاصة سياسية وعسكرية تتجاوز أرقام العمليات نفسها. فالاحتلال، وفق الرسالة التي أرادت «المنار» إيصالها، يمكن أن يطيل بقاءه بالقوة، لكنه لا يستطيع بالضرورة تحويل هذا البقاء إلى واقع دائم. وفي هذا السياق، تُستعاد تجربة ما قبل عام 2000 باعتبارها دليلاً على أن تراكم العمليات واستمرار المقاومة يمكن أن يرفعا كلفة الاحتلال تدريجياً إلى مستوى يجعل الانسحاب خياراً لا يمكن تفاديه.

علي الطاهر: إنجاز لافت

في الجزء المتصل بالمواجهة الحالية، تناولت حلقة المنار الاستثنائية الوضع الميداني في تلة علي الطاهر، الذي تعمل إسرائيل على «تضخم من قيمة المنشأة من أجل تضخيم قيمة الإنجاز»، فيما في الواقع هوَ منشأة تكتيكية وليست مركز قيادة أو عمليات لـ«وحدة بدر» كما يقول العدو الإسرائيلي.

وفي ظل الإطباق الاستخباري والناري والبري الإسرائيلي على الموقع، يمثل بقاء عناصر المقاومة في المنشأة لنحو 50 يوماً، رغم محاولات إسرائيل المتكررة لاقتحامها واستخدامها وحدات نخبة بينها «غولاني»، إنجازاً عسكرياً لافتاً، وخصوصاً أن الطبيعة الجغرافية للمنطقة تمنح القوات الإسرائيلية أفضلية ميدانية، ما يجعل مختلف الاحتمالات واردة، علماً أن أي مواجهة للسيطرة على الموقع ستكون مكلفة للعدو، في ظل تمسك المقاومة به.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 19 آب 2026 العدد 5853

نبض المدينة

«سكّة» الأحلام تفضي إلى... بعلبك

مريم أبو خضر

مرّت ستّ سنوات على تأسيس «اللقاء الثقافي» في بعلبك. مبادرة بدأت مع مجموعة من الشابات والشباب الذين اجتمعوا على حب القراءة والكتابة، فتنادوا لمناقشة الكتب بأنواعها من روايات وكتب فكريّة واجتماعيّة وشعر وغيرها.

انطلق هذا التجمّع الفريد في بعلبك من مرجة رأس العين ومن جلسات في بيوت أفراد اللقاء وتحوّل في ما بعد إلى مركز متخصص يضم حالياً مكتبة واسعة وكبيرة.

ورغم أنّ البداية لم تكن سوى بمجموعة صغيرة، جمعها حبّ الكتاب، والشعر، والأدب، والفنون بشكل عام، إلّا أنّ الحلم كان رفيق درب هؤلاء الشباب: حُلم النهوض بشباب بعلبك، والوصول إلى المناطق اللبنانية كافة.

تجتمع شابات وشباب «اللقاء الثقافي» بشكل دوري للمشاركة في الأنشطة المرتبطة بمناقشة الكتب، والقضايا الاجتماعيّة، وإقامة الندوات النفسيّة والأمسيات الشعريّة، وتقديم العروض المسرحيّة. وبفضل مجهود أفراده، تمكّن «اللقاء» من إعادة السينما والمسرح إلى بعلبك ولو بشكلٍ متواضع وضمن القدرات المتوافرة. كما آمن بالشباب البعلبكي وبقدرته على تجاوز المصاعب، فافتتح في مركزه سلسلة من الدورات التدريبية التي أراد من خلالها توظيف قدرات الشابات والشباب في الأماكن المناسبة وتشجيعهم على إيجاد فرص عمل وربط الجامعة بسوق العمل، ومحاولة استكشاف المواهب أو تنميتها من خلال مشروع محترف رسم على سبيل المثال لا الحصر. كما يقيم «اللقاء» دورات متخصصة للأطفال لتحسين قدراتهم وتوظيفها في المكان المناسب كون الأطفال هم حجر الأساس في بناء مجتمع سليم، يعطي مساحة حرّة لإبداعهم وطاقاتهم.

إلى جانب الدورات التدريبية والأكاديمية والتربويّة، يضم مركز «اللقاء» مكتبة يتوافر فيها مئات الكتب سواء للإيجار أو للبيع. كما يدير موقعاً إلكترونياً هو baalbeck.com يحاول من خلاله خلق مساحة لكلّ الطاقات الشبابية لنشر كتاباتها وقصائدها. ويعمل الموقع على إعادة إحياء فكر وإبداع عدد من الشعراء والمبدعين والمفكرين البقاعيين من خلال عرض سيرتهم وبعض أعمالهم وأفكارهم.

وأقام اللقاء الكثير من المسابقات التي هدفت إلى تشجيع الشابات والشباب على استكشاف مواهبهم مثل مسابقة للقصة القصيرة على مستوى العالم العربي (دورة الكاتب أحمد رجال الشيباني) ومسابقة للقصة القصيرة على مستوى لبنان. كما أقام مسابقة للشعر المحكي وشعر الفصحى (دورة الشاعر محمود نون).

لم يبتعد اللقاء عن القضايا المحقة، وكان ثابتاً منذ بداياته على قضايا مقاومة المحتل والدفاع عنها. هكذا، أقام الكثير من الأمسيات الشعريّة والندوات الأدبيّة والاجتماعيّة والتاريخيّة، التي تمحورت بمجملها حول فلسطين والجنوب، فكان آخرها «أمسية سكّة العاشقين» و «أمسية قصيدة وقبلة إلى الجنوب »، حيث جاءت أرض عامل محوراً أساسياً، كجزء من المقاومة بالكلمة. كما أقيمت لقاءات مفتوحة تشارك فيها الحاضرون حكايات وتاريخ الأرض الصامدة من قلب قلعة بعلبك وحوارات عن أهمية الأدب المقاوم عبر أنشطة تنوّعت بين عروض أفلام طويلة وقصيرة تناولت قضية فلسطين ومقاومة المحتل.

اليوم، يضم «اللقاء الثقافي» مجموعة كبيرة من المتطوعات والمتطوعين والمشاركين ويفتح أبوابه دائماً أمام الشابات والشباب البعلبكيين لنشر مواهبهم ومشاركته الجلسات النقاشية الثقافيّة والاجتماعيّة والنفسيّة.

المفكرة

حفاظاً على ذاكرة لبنان

■ تطلق نقابة المهندسين في بيروت، بالشراكة مع الجامعات اللبنانية، مبادرة وطنية بعنوان «حماية الذاكرة العمرانية والتراثية للبنان» غداً الخميس في مقر النقابة. تهدف المبادرة إلى الانتقال من رصد الأضرار والانتهاكات التي طالت المدن والقرى والمواقع التراثية إلى عمل مهني منظّم يسهم في حماية ما تبقى منها والاستعداد لإعادة إعمارها.

وتجمع المبادرة خبرات هندسية وأكاديمية وقانونية وثقافية، للعمل على توثيق الأضرار، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية رقمية تتضمن الخرائط والصور والتقارير الفنية للمواقع المتضررة، إلى جانب إعداد ملفات قانونية وفنية حول الانتهاكات. كما تسعى إلى وضع رؤية لإعادة إعمار المناطق المتضررة تراعي هويتها العمرانية والاجتماعية، وتشكيل فرق متخصصة لإعداد الدراسات اللازمة بالتعاون مع البلديات والجهات المعنية.

«حماية الذاكرة العمرانية والتراثية للبنان»: الخميس 20 آب (أغسطس) - الساعة 11:00 قبل الظهر - «مقر نقابة المهندسين» (مار الياس . بيروت). للاستعلام: 01/850111

من سيف المتنبي إلى حداثة السياب

■ بدعوة من «اتحاد الكتّاب اللبنانيين» و«المنبر الثقافي في جمعية التخصّص والتوجيه العلمي»، تُقام ندوة نقدية حول كتاب الكاتب والإعلامي عماد خليل «معايير الشعرية والإبداع في الشعر العربي بين القديم والحديث (المتنبي والسياب أنموذجاً)»، يوم الثلاثاء 25 آب (أغسطس) في مركز الجمعية.

تتناول الندوة المعايير التي تحكم الشعرية والإبداع في الشعر العربي، من خلال مقاربة نقدية تقارن بين تجربتي المتنبي والسياب، وتبحث في تحوّلات مفهوم الشعر بين النموذجين القديم والحديث.

يشارك في الندوة الكاتب والنقاد عبد المجيد زراقط، وسلمان زين الدين، والباحثة مها خير بك، والروائي عبد الحليم حمود، والشاعر فاروق شويخ، فيما تديرها مايا قهوجي.

«معايير الشعرية والإبداع»: الثلاثاء 25 آب (أغسطس) - الساعة الخامسة عصراً - «مركز جمعية التخصّص والتوجيه العلمي» (الجناح). للاستعلام: 01/844480

ماذا لو تركنا الأطفال يسألون؟

■ في تجربة تربوية تقوم على القصص والألعاب والحوار والأسئلة، وتتيح للأطفال مساحة للتفكير واكتشاف الأفكار بأنفسهم، تدعو جمعية «السبيل»، بالتعاون مع «مركز الإنماء القومي» بإدارة الباحث محمد مطر، الأطفال بين 7 و12 عاماً إلى المشاركة في «نادي الفلسفة للصغار»، غداً الخميس في «مكتبة إلياس خوري».

ويهدف النادي إلى تنمية التفكير النقدي والخيال والثقة بالنفس، وتعزيز القدرة على الحوار واحترام آراء الآخرين، انطلاقاً من فكرة أن الفلسفة للأطفال لا تعني تلقينهم الإجابات، بل مساعدتهم على طرح الأسئلة وبناء أفكارهم الخاصة. ويمكن للأهل حضور النادي، شرط عدم التدخل المباشر، بما يتيح للأطفال مساحة مستقلة وآمنة للنقاش.

«نادي الفلسفة للصغار»: الخميس 20 آب (أغسطس) - الساعة 11 قبل الظهر - «مكتبة إلياس خوري» (الباشورة). للاستعلام: 01/667701

على بالي

أسعد أبو خليك

وردَ في خطاب أخير لنعيم قاسم اسمُ خبير إسرائيلي غير موجود. واعتمد في «الخبر» على مواقع إعلام الممانعة التي نشرت عن هذا الخبير المُختلَق. وإعلام الممانعة يعاني من سُقم عضال وضحالة قاتلة. وكان الخبير المتخصِّص الذي يدير موقع «أرشيف لبنان» قد فضحَ زيف الاسم وحذّرَ من أخذه في الحسبان في التقارير الصحافيّة. والمسؤوليّة عن الخطأ تقع على اسم المُتحدّث طبعاً، والكلّ (ساسة وصحافيّون) يرتكبون أخطاء، ومن الضروري الاعتراف بالخطأ علناً وتقديم الاعتذار متى ينبغي. والفريق الإعلامي الذي يمدّ الأمين العام للحزب بالمواد هو المسؤول الأوّل (لكن هذا شأن الحزب). اللّبنانيّون واللّبنانيّات في صحافة النفط والغرب هبّوا هبّةً واحدة للاعتراض على خطأ نعيم قاسم الجسيم. أوّلُ ردٍّ أتى من ساطع نور الدين، وهنا الطُّرفة الكبرى. الرجل أدار موقعاً مُوالياً للنظام القطري قبل أن يُستدعى من قِبل جهاز الأمن في النظام الإماراتي ويؤمَر أمراً بعدم التطرّق إلى الإمارات وإلّا تعرّض لعقوبات. الصحافيّ المهني المِقدام ردَّ على الإهانة بـ...الامتثال الكامل والطاعة المُطلقة. من هنا تأتي المفارقة أن يعِظنا في شأن الإعلام والخطأ والصواب صحافي مُمتَثِل. صحافيّة لبنانيّة تعمل في «بي بي سي» هبّت هي الأخرى وقالت إنّ خطأ نعيم قاسم (الجسيم) أزعجها «بشكل خاص». أوّاه. الأخطاء غير واردة في صحافة الغرب في زمن الضخ الصهيوني اليومي في صحافة الغرب. آخر من يحقّ له وعْظنا في الإعلام الزائف والتدقيق المهني هي ال«بي بي سي» التي أصبحت بوق بروباغاندا مثلها مثل أبواق الأنظمة العربيّة فضائح التدخّل السياسي في ال«بي بي سي تملأ الفضاء لكن ذلك لم يزعج «بشكل خاص» الصحافيّين والصحافيّات في إعلام الغرب. موقع «درج» الذي كان سبّاقاً في نشر «أخبار» عن التحاق جيش النظام السوري بالحرب في أوكرانيا، هو الآخر أبدى ألماً عميقاً لخطأ نعيم قاسم لأنّ الموقع (بحُكم تمويله من حكومات الناتو وسوروس) حريص كلّ الحرص على المهنيّة والحقيقة، متى كانت ممهورة بـ«المجتمع المفتوح». السيطرة الغربيّة والخليجيّة على الإعلام اللّبناني تكمن في ضخّ بروباغاندا فجّة لكن باسم المهنيّة والتدقيق و«الموضوعيّة».

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com